حوليات آداب عين شمس المجلد ٤٥ (عدد أكتوبر – ديسمبر ٢٠١٧)
http://www.aafu.journals.ekb.eg
(دورية علمية محكمة)
جامعة عين شمس
كلية الآداب

الإشكاليات النظرية في دراسة الطبقات
الطبقة الوسطى نموذجا

أحمد أنور محمد *

أستاذ علم الاجتماع المساعد – كلية التربية– جامعة عين شمس

المستخلص

استشراق مستقبل الطبقة الوسطي: الطبقة الوسطي: انحدار وتدهور أم تنامٍ وازدهار
هناك أربعة اتجاهات :
الاتجاه الأول: تراجع الحجم والدور معاً.
الاتجاه الثاني: تراجع الدور بالمقارنة بالحجم.
الاتجاه الثالث: ازدهار ونمو الطبقة الوسطي.
الاتجاه الرابع: مرحلة بناء علي أسس جديدة تحددها طبيعة أنماط الإنتاج.

© جميع حقوق الطبع والنشر محفوظة لحولية كلية الآداب - جامعة عين شمس ٢٠١٧.

محتويات

أولاً: مدخل البحث
ثانيا: الطبقات في الفكر العربي
ثالثا: التبرير الديني للتمايزات الطبقية
رابعا: مفاهيم مرتبطة بمفهوم الطبقة (الفئة– الشريحة– الطائفة– المكانة)
خامسا: التصنيف الطبقي بين المعايير الذاتية والموضوعية
سادسا: إشكالية تعريف الطبقة الوسطى
سابعا: معيار تحديد الطبقة الوسطى
ثامنا: مكونات الطبقة الوسطى
خاتمة: استشراف مستقبل الطبقة الوسطى
– المراجع

أولا- مدخل البحث

يستخدم مفهوم الطبقة في الكتابات العربية بمعان ودلالات شتي، فقدامي المؤرخين العرب مثلا يستخدمونه في مجال الترجمة لسير الإعلام المبرزين من الصحابة والفقهاء والمحدثين والمتصوفة والنحاة والشعراء والأطباء والقضاة ومن إليهم من فضلاء المسلمين وأرباب الصنائع جيلا بعد جيل، وحقبة بعد أخري، فيحدثوننا عن(طبقات المحدثين) و(طبقات الصوفية) و(طبقات الشافعية) و(طبقات الشعراء) و(طبقات النحويين) وهكذا.

وهناك من المؤرخين كذلك من يستخدم مفهوم الطبقة في مجال تصنيف مؤرخي السيرة النبوية فيحدثنا عن مؤرخي الطبقة الأولي والثانية وهكذا. مع أن ثمة فارقا نسبيا بين استخدام المؤرخين مفهوم الطبقة علي هذا النحو أو ذاك فإن كلا الاستخدامين ينطوي ضمنيا علي فكرتي التصنيف والتمييز وإن اكتسبت هذه الفكرة بعدا زمنيا يباعد بينها وبين مدلولها السوسيولوجي الأصيل.

أما الاستخدام السوسيولوجي لمفهوم الطبقة فلعل أول إشارة تدل علية في الأدبيات العربية هي تلك التي تضمنتها(كتب الأنساب) التي تجمع بين دفتيها تراجم أشراف العرب وسيرهم حسب أنسابهم وانتمائهم القبلي ومالهم من فضائل ومزايا ومآثر معروفة مما يقرب أن يكون دراسة سوسيوتاريخية للارستقراطية العربية منذ الجاهلية.

واتسعت أركان الدولة الإسلامية بعد ذلك فشملت بلاد المغرب والأندلس حيث وجدت دراسة الأنساب أرضية خصبة خاصة بعد أن تعقد المجتمع الأندلسي وأصبح يتكون من أخلاط بشرية غير منظمة، مما يترتب علية قيام طوائف جنسية مختلفة، تقوم علي العنصرية الجنسية، أو العصبية كالعرب والبربر والموالين وغيرهم. (١)

ولعل أوضح وأدق إشارة للمفهوم السوسيولوجي للطبقة هي تلك التي تضمنتها المعاجم العربية القديمة حيث يذكر صاحب (لسان العرب): الطبق –بالكسر– الجماعة من الناس والطبق الجماعة من الناس يعدلون جماعة مثلهم، وطبقات الناس في مراتبهم، وطبقات الناس أصناف مختلفة. وكل طبقة طبقت زمانها.

كما يذكر صاحب (أسس البلاغة) الناس طبقات، منازل ودرجات بعضها أرفع من بعض، ومع ذلك بالرغم من حجية تلك التعريفات القاموسية لمفهوم الطبقة ودقة دلالتها المعرفية، فإنها لم تحظ فقط بما تستأهله من عناية واهتمام. وربما كان السبب في ذلك هو تأخر ظهور المفهوم السوسيولوجي للطبقة في الكتابات الأجنبية(٢).

ومفهوم الطبقة الاجتماعية مفهوم علمي حديث يطلق عليه في اللغة الفرنسية كلمة Classe، وفي الإنجليزية كلمة Class، وللكلمة نظائرها في مختلف اللغات العالمية، وهي تعني الصنف من الناس أو الأشياء، ولم يستخدم اللفظ بمعناه في اللغات الأوروبية إلا منذ عهد قريب نسبيًا، فنجدة سنة ١٧٦٦ عند تيرجو Turgot، ونجدة عند سان سيمون سنة ١٨٢٥ Sant–Samon، ثم يشيع استعماله منذ أن وضع كارل ماركس نظريته عن صراع الطبقات في أواسط القرن التاسع عشر(٣).

وكانت الطبقة في العصور القديمة تتحدد بالقانون، فيمنع القانون الحراك الاجتماعي، فقد اعتبرت اللامساواة الاجتماعية واقعة طبيعية. فالمرء ينتمي إلى طبقة لا يملك الخروج منها فالحراك الاجتماعي معدوم داخل الطبقات فالفرد يظل في نفس الطبقة التي ولد فيها ويفرض علي كل فرد البقاء في طبقته الاجتماعية وذلك باسم المبادئ الخلقية والدينية.

وقد ميز القانون عند اليونان والرومان بين المواطن الحر والرقيق، وكان يقسم المواطنون إلى طبقات حسب حالتهم أو ثروتهم لأسباب تتعلق بالضرائب أو لأسباب حربية أو سياسية(٤).

وقد عرف اليونانيون كغيرهم من حضارات العالم القديم نظام الرق، وبالتالي أنقسم المجتمع اليوناني إلى قسمين متمايزين المواطنين الأحرار في جانب والعبيد والأرقاء في الجانب الأخر، والرقيق لم يكن لهم حق التمتع بأية حقوق مدنية، كما أنه ما كان في وسع المرء أن يرتفع من طبقة إلى أخري. وقد ظل هذا الوضع مقبول نسبيا في المجتمعات الأوربية حتى نهاية القرن الثامن عشر وذلك في الحدود التي كان يعترف في إطارها بوجود دم نبيل.

وقد كان التمييز الطبقي قائما في أثينا فقد كان لا يسمح للعامة بالتصويت في الانتخابات ولم يكن لهم الحق في أن يمتلكون أرضا أو عقارا، وكذلك لم يكن يسمح لهم بالسكن إلا في منازل مؤجرة.

وفي إسبراطة كان المواطنون كلهم جنود ولذلك حرم عليهم كل عمل تجاري أو صناعي أو زراعي. ولم تكن لهم أي حقوق سياسية بل لم يكونوا متمتعين بالحقوق المدنية كلها (٥).

ويقر أفلاطون بضرورة وجود ثلاث طبقات اجتماعية تقابل القوى الثلاث الموجود في النفس وهي القوة العاقلة والقوة العصبية والقوة الشهوانية وتقابل هذه القوى طبقة الحكام وطبقة الجند أو المحاربين وطبقة العمال.

إلا أن الملاحظ أن التقسيم الطبقي لدي أفلاطون لا يعني وجود نظام طبقي جامد، ذلك لأن الانتساب إلى هذه الطبقات ليس وراثيا بل علي العكس من ذلك نجد أفلاطون يرمي إلى مثل أعلي هو إيجاد جماعة يباح لكل طفل فيها الانتفاع بأرفع أنواع التربية التي تتلاءم مع ميوله، ويرتقي فيها كل فرد إلى أعلي مراكز الدولة.

وقد قسم صولون Solon المجتمع الأثيني إلى ثلاث طبقات (الملاك– الفرسان– الفقراء والمعدمين)، والفقراء المعدمون لم يكن لهم حق الانتخابات وكانوا يستخدمون عادة في الأسطول كمجندين، وكان الملاك والفرسان هم وحدهم الذين يستطيعون الوصول إلى مناصب القضاء أما رتبة رئيس القضاة فلم يكن يصل إليها إلا أفراد الطبقة الأولي(٦).

وقد نظر أرسطو إلى الدولة علي إنها مكونة من أناس مختلفين، لأنها لا تتكون من أشباه ونظراء، إذ إن أول عناصر الدولة المزارعون يليهم العمال والتجار ثم الأحرار والمحاربون، بالإضافة إلى طبقة المشيرين والقضاة وذلك حتى يكمل نظام الشورى في الدولة.

كما يري أرسطو ضرورة وجود طبقة الموسرين (الأغنياء) وطبقة الموظفين القائمة بأعباء الحكم. ويلاحظ علي التدرج الطبقي لدي أرسطو أنة يتخذ من(المهنة) بعدا أساسيا فأنة قد نظر إلى مهن معينة علي إنها أرقي من مهن أخري.

كما يقسم أرسطو: الطبقات حسب البعد الاقتصادي إلى طبقة موسرة وأخري معسرة وثالثة متوسطة الحال. ويقسم الطبقات أخيرا حسب مراكز القوي إلى طبقة الشعب وجماعة الوجهاء وطبقة الرقيق.

وبذلك يكون أرسطو قد أستعمل أكثر من بعد في تحديد التقسيم الطبقي وهي المهنة والعامل الاقتصادي وبعد القوة(٧).

ولما كان أرسطو يفضل (وساطة) الأشياء فأنة قد اعتبر الطبقة الوسطي أفضل طبقات المجتمع. وتعتبر الطبقة الوسطي محظية لدي أرسطو حيث ينظر بتفاؤل ويعول الكثير على حكمها وتحكمها، وفي ذلك يقول إنها متحررة من طموح Ambition، الأغنياء وخسة Petiteeue الفقراء وتنعم هذه الطبقة لمتوسطة بأمن security شخصي حيث إنها الأقل سعيا إلى المكيدة والأقل عرضا للطعن.

ويضيف أرسطو أن أفضل أنماط الحكم هي التي تمارسها الطبقة الوسطي، نظرا لأهميتها ولوزنها في المجتمع فهي تحول دون استيلاء طرفي النقيض علي السلطة وبذلك تكون أهم عوامل التوازن بالنسبة للدولة(٨).

وقد كان للدين في روما أثر واضح في تقسيم الناس إلى طبقات متمايزة إذ نجد فوستيل دى كولانج fustel de collanges يقول أن التفرقة بين العامة والأشراف كانت تقوم في الأصل علي أن العامة لم يكن لهم أسلاف يقومون بأداء الشعائر لآلهة المدنية.

كما كان التمييز قائمًا بين الأشراف ومواليهم، فقد كان زعيم الأشراف تتركز في يده جميع السلطات فهو الكاهن والقاضي والمشرع والقائد العسكري وهو الذي يدير الأملاك كما أن له حق التصرف المطلق في مصير أفراد الجماعة بحيث يمنح الحياة أو يحكم بالموت كما يشاء علي أي عضو من أعضائها، بما فيهم الموالي والعبيد وهو الذي يشرع ويتزعم مراسم وطقوس الديانة العائلية ويقدم القرابين أمام قبر الأسلاف. والشريف يصل دائما إلى مركز الزعيم كما كان التمييز في روما قائما بين المواطنين ذوي الحقوق الكاملة وبين المواطنين ذوي الحقوق غير الكاملة. فقد كان الأولون يتمتعون بجميع الحقوق المدنية كحق الزواج المطلق وحق الامتلاك وبجميع الحقوق السياسية وأهمها حق الانتخاب والترشيح وحق الحصول علي ألقاب الشرف.

أما المواطنون ذوي الحقوق غير الكاملة فقد كان ينقسمون إلى طائفتين: أصحاب الحقوق المحدودة الذين كانوا يتمتعون بحق الملكية دون أن يكون لهم الحق في الزواج من المواطنين ذوي الحقوق الكاملة وكان لهم حق التصويت دون أن يكون لهم حق ترشيح أسمهم للانتخابات ولم يكن باستطاعتهم الوصول إلى مناصب القضاء أو مناصب رجال الدين أما الطائفة الثانية فكانت تشمل المواطنين الذين يتمتعون بحقوقهم المدنية كاملة دون أن تكون لهم حقوق سياسية.

ويوضح فوستيل دي كولانج أن التشريعات كانت تستنكر الزواج بين أفراد من طبقات مختلفة، وهي علي وجه العموم تفرض علي الأولاد الذين يولدون زواج مختلط أن ينسبه لموالي الطبقة الأقل التي ينتمي إليها أحد الوالدين، فمثلا إذا تزوج متحرر من امرأة من طبقة(الأحرار) فإن أولاده يعتبرون أرقاء، وإذا تزوج من امرأة من طبقة(الأحرار) فإن أولادة يعتبرون في نفس حالته. وإذا كان الوالد حرا والأم متحررة فأن أولادها يرثون حالة الأم، أكثر من هذا المتحرر الذي يتزوج بأحدي نساء الرقيق قد ينزل هو نفسه إلى مرتبة العبيد.

ولا يسكن العامة المدينة الدينية(روما المقدسة) فهي مقر الأشراف، ولم يكن للطبقة العاملة حق امتلاك الأراضي أو حق عقد الزواج ولم يكن لهم حقوق سياسية(٩).

وتطورت الطبقات في العصور الوسطي إبان النظام الملكي للثورة الفرنسية إلى مراتب وأصبحت هناك مرتبة رجال الكنيسة ومرتبة النبلاء ومرتبة أفراد الشعب. وكان لكل مرتبة وضعها السياسي والمدني والضرائبي المتميز عن وضع المراتب الأخرى.

فكان لفئة النبلاء قانونها الخاص فيما يتعلق بنظام الوراثة إذ بينما كانت الممتلكات الشعبية سواء كانت ملكا لأفراد من الشعب أو من النبلاء تتوزع بالتساوي بين جميع أبناء المالك وكان للنبلاء فوق ذلك حقوق تشريعية منها تقدمهم علي ممثلي الشعب في اجتماعات الجمعية الوطنية وختم شاراتهم المميزة بخاتم التاج بالنسبة لمن يحملون لقب (دوق) أو(كونت) أو(ماركيز) أو(بارون) كما كانت لهم حقوق فيما يتصل بأراضي العبيد.

وتمتع كذلك النبلاء بامتيازات ضرائبية منها إعفاؤهم من الضرائب العقارية وكذلك فإن لهم حق جباية بعض الأموال من السكان الذين يقطنون في أراضيهم(١٠).

وقد كتب القديس بولس مستنكرا التمايزات الطبقية علي أساس الجنس أو المركز الاجتماعي (ليس هناك حر وعبد فالكل سواء في يسوع المسيح) (١١).

ويمكن تحديد نظم التدرج الاجتماعي فيما يلي: ١: العبودية، ٢: الإقطاعية، ٣: الطائفية.

١- **العبودية:** شكلاً متطرفًا من أشكال عدم المساواة حيث نجد مجموعة من الناس لا تتمتع بأي حقوق علي الإطلاق، ويعرف العبد عادة بأنة شخص مملوك للغير ملكية قانونية وعرفية، وهو لا يتمتع بأي حقوق. لكنه يحظى ببعض الحماية التي لا تتجاوز حماية الممتلكات من الماشية.

وقد قدم نيبوز H.J. Nieboz تحليلا ممتاز للنظام العبودي ينطلق من التمييز بين أبعاد أساسية أستند إليها النظام العبودي:

– خضوع كل عبد لسيد يمتلكه، وهو شكل فريد من أشكال الخضوع والتبعية يختلف عن السلطة التي يمارسها شخص حر علي شخص آخر. فقد كانت سلطة السيد علي عبده سلطة مطلقة وغير محدودة فقد كانت علاقة السيد– العبد هي علاقة ملكية.

– كان العبيد في وضع أدني من المواطنين الأحرار، فلم يكن العبد يتمتع بأي حقوق سياسية، كالمشاركة في اختيار حكومته أو حضور الاجتماعات والمجالس السياسية.

– ارتبطت العبودية بفكرة العمل الإجباري القهري، فالعبد مجبر علي العمل علي خلاف العامل الحر الذي يستطيع ترك العمل أو الامتناع عنه

إن نظام العبودية هو نظام مصطنع ينهض علي أساس اقتصادي وقد ارتبط ظهور العبيد دائما بظهور طبقة ارستقراطية تعيش علي العمل العبودي.

وقد أدت تطورات اجتماعية واقتصادية وفكرية إلى انهيار النظام العبودي منها عدم كفاية عمل الأرقاء في ظل الظروف القاهرة للعمل والصراع بين النظر إلى العبد بوصفه موضوعاً للملكية لا يتمتع بأية حقوق من ناحية، وبوصفه إنساناً ينبغي أن يكون له حقوق من ناحية أخرى(١٢).

وقد عدل النظام العبودي تدريجيا في العالم القديم(اليوناني الروماني) من خلال تقييد حقوق السيد على العبد وتأمين الحقوق الشخصية للعبد كحقه في الزواج والتملك ووراثة الملكية وغير ذلك. ولكن ربما كان انهيار القوي الإنتاجية في ظل النظام العبودي هو العامل الحاسم في انهيار النظام العبودي(١٣).

٢- **الإقطاعية:** تتكون الطبقات الإقطاعية الثلاث في العصور الوسطي الإقطاعية من النبلاء والكنيسة ورجالها والإقنان. وكانت طبقة محددة تحديدا دقيقا في وضعها الاجتماعي ومكانتها بالمعني القانوني الدقيق أي إن لكل منها مجموعة واضحة ومحددة من الحقوق والواجبات والالتزامات القانونية المحددة، ولذلك فإن معرفة الوضع الاجتماعي لشخص ما كانت تتم بشكل بسيط ومباشر من خلال معرفة القانون الذي يحكمه. هل هو قانون

الكنيسة أم النبلاء أم الإقنان وحينما كانت القنانة تتعاظم في نموها في القرن الثاني عشر كتب المحامي الانجليزي جلانفيل Glanrille قائمة بما هو ممنوع علي الإقنان من بينها مثلا

– عدم أحقيتهم في الشكوى إلى الملك طلبا للعدالة.

– وانعدام حقوقهم في ماشيتهم وممتلكاتهم.

– التمييز القانوني في العقاب والجزاء (أي أن العقوبات التي توقع علي القاتل والسارق من الاقنان تختلف عما إذا كان القاتل منتميا إلى طبقة النبلاء).

وقد شهد النظام الطبقي الإقطاعي تقسيمًا واسعًا للعمل الاجتماعي فقد كانت طبقة النبلاء تحمي الجميع وطبقة رجال الدين تصلي من أجل الجميع، أما العامة فكان دورهم هو إنتاج الطعام للجميع.

كان النظام الطبقي الإقطاعي نظاما معلقاً إلى حد بعيد بالمعايير القانونية والعرفية لا يسمح بأي انتقال من طبقة إلى أخرى، فلم يكن السيد الإقطاعي ليتحول إلى قن تحت أي ظرف والعكس أيضا صحيح(١٤).

٣- النظام الطائفي: الطائفة: هي جماعة مغلقة تأتي العضوية إليها بالوراثة والميلاد فقط.

– يتسم النظام الطائفي إذن بالانغلاق وتتسم المكانة الطائفية بأنها لا يمكن اكتسابها بل هي تتحدد بالميلاد والميراث الاجتماعي والبيولوجي.

– يستحيل الحديث عن حراك اجتماعي بين الطوائف أو في إطار النظام الطائفي وعادة ما يكون الزواج ممنوعا بين الطوائف المختلفة، وإن حدثت حالات زواج بين شخصين ينتميان إلى مكانتين طائفتين متمايزتين فإن الطفل يرث الوضع الطائفي للطرف الأدنى في العلاقة الزوجية، ويتدعم هذا الانغلاق الطائفي من خلال التقاليد والطقوس.

– وذهب فيبر إلى أن الطائفة هي التنظيم المألوف الذي تشعر فيه الجماعات العرقية المختلفة بالانتماء الجماعي، إنهم لا يتزاوجون من الطوائف الأخرى ولا يتفاعلون معها.

– ويعد التخصص الوظيفي والمهني واحدا من السمات البارزة المميزة للنظام الطبقي حيث تؤدي الطوائف الدنيا عادة الأعمال والمهن التي تعتبر أعمالا ومهنًا دنيا وغير مرغوبة(١٥).

ورغم التمايزات الطبقية الصارخة فنجد أن هذا التمييز ليس واضحا تماما لدي الجماهير ذلك لأنها مهتمة بتأمين متطلبات الحياة كما أنها غير قادرة علي التغيير، وإذا كانت تنتفض أحيانًا، فذلك حين يقع استغلال صارخ للفلاح من قبل مالك الأرض أو المرابي أو بسبب نقص الغلال والمجاعات. ولا تبدو هذه الانتفاضات التي هي بمثابة تظاهرة عنيفة للغضب الاندفاعي علي إنها تعبير عن الصراع الطبقي(١٦).

أما في المجتمعات الحديثة فقد أدت الثورة الفرنسية والثورة الإنجليزية إلى زوال البني الطبقية التقليدية. وهناك واقعتان أساسيتان تعرقل طرح مشكلة الطبقات في المجتمعات الحديثة واقعة قانونية وسياسيه وواقعة اقتصادية. أما الواقعة السياسية والقانونية فقد تمثلت في مبادئ الثورة الفرنسية لعام ١٧٩٨م التي أدت إلى الزوال الشرعي للرتب والأوضاع فقد زالت الطبقات الاجتماعية كمؤسسة قانونية وكعناصر رسمية للتنظيم السياسي عن طريق الإلغاء العنيف العام للنظام القانوني السابق كما حدث في فرنسا. فجميع الأفراد متساوون في الحقوق ولا يوجد أي عائق يمنع من المرور من طبقة إلى أخرى سواء عبر الأجيال أو خلال الحياة ذاتها.

أما الواقعة الاقتصادية فقد تمثلت في الثورة الصناعية التي غيرت البني الاجتماعية في بدء نشوء المجتمعات الحديثة وقد نتج عنها ظهور طبقة الرأسمالية وطبقة العمال وهذا التمايز كان على أساس اقتصادي.

ولا شك أن هذه التغيرات أدت إلى توقف اعتبار التمايزات الطبقية ذات طبيعة سياسية وقانونية، كما أصبحت التمايزات على أساس الحياة الاقتصادية أقل صلابة وأكثر مرونة، وأصبحت الحدود بين الطبقات الاجتماعية غير ثابتة والتحولات سهلة(١٧).

ثانيا: الطبقات في الفكر العربي

يخطئ البعض إذ يعتقد أن التصنيفات للأوضاع الطبقية في المجتمع العربي هي من قبيل التحليلات (المستوردة) المستندة إلى تاريخ الفكر الغربي. وواقع الأمر أن كتابات المؤرخين والمفكرين العرب الأقدمين قد حفلت بالعديد من التصنيفات والمراتب الطبقية التي تؤكد على انقسام المجتمع العربي- عبر العصور المختلفة- إلى طبقات وفئات اجتماعية متميزة ولفهم تطور الأوضاع والتمايزات الاجتماعية والطبقية في المجتمع العربي المعاصر، لابد من رصد تطور عملية الانتساب للأفراد والجماعات عبر التاريخ العربي.

- الانتساب إلى الأصل القبلي أو العشائري.
- الانتساب إلى الله (الديانة أو المذهب).
- الانتساب إلى المهنة أو الحرف.
- الانتساب إلى المحلة أو الجهة (الحي والإقليم).

ونظرًا لتعدد مستويات الانتساب نجد أن هناك صعوبات موضوعية بالغة تصادف الباحث في مجال تحديد نقاط التمايز ونقاط التماس والتداخل بين الأوضاع القبلية والطائفية والطبقية والجهوية في خريطة الواقع الاجتماعي العربي المعاصر، كما نفقد كثيرًا من مهمة الباحث الذي يسعى لفهم خريطة الواقع الاجتماعي بتضاريسه وتعقيداته وتشابك عناصره المتنوعة.

تصنيف علي بن أبي طالب (رضي الله عنه) في حديث شريف نصه كالتالي (إن الرعية طبقات لا يصلح بعضها إلا ببعض، ولا غنى ببعضها عن بعض فمنها جنود الله، ومنها كتاب العامة والخاصة، ومنها قضاه العدل ومنها عمال الإنفاق والرقيق ومنها أهل الجزية والخراج، ومنها التجار وأهل الصناعات، ومنها الطبقة الأقل من ذوي الحاجة والمسكنة وكلا قد سمى الله سهمه، ووضع على حده فريضته، وفي الله لكل معه ولكل على الموالي حق بقدر ما يصلحه).

وهكذا نهض تصنيف علي بن أبي طالب لطبقات الرعية في مجتمع صدر الإسلام على ثلاث طبقات رسمية

- ما يمكن تسمية طبقة الإداريين وتشمل القضاة والوزراء والموظفين
- طبقة الجند والعسكر
- طبقة أهل الخراج، وهم الفلاحون الذين يدفعون الضرائب عن الأرض (الفائض الاقتصادي) الذي تعتمد عليه الدولة في تمويل احتياجاتها ومن بينها إعادة تجديد وتوسيع (طبقة الجند والعسكر) ويدل على الوعي بهذه الحقيقة قول سيدنا علي ثم لا قوام الجنود إلا ما يخرج الله لهم من الخراج الذين يقومون به على جهاد عدوهم ويعتمدون عليه فيما يصلحهم ويكون وراء حاجتهم(١٨).

ويرى ابن خلدون أن ضرورة الاجتماع إنما هي راجعة أساسًا إلى حاجة الناس إلى التعاون من أجل (تحصيل الغذاء) ولذا فإن اختلاف البدو عن الحضر إنما يعود إلى (اختلاف نحلتهم في المعاش) وباستعراض العديد من نصوص (المقدمة) نجد أن ابن خلدون قد ألح كثيرًا على أهمية (شؤون المعاش) في تطور العمران البشري، وفي عملية التطور الاجتماعي عمومًا.

ويقسم ابن خلدون المجتمع العربي في عصره (بخلاف القبائل وأهل البادية) إلى طبقتين رئيستين: طبقة الخاصة كانت تتكون من الحكام والأعيان ومن الموظفين والعلماء والشعراء والمغنيين....الخ وهي طبقة ريعية (غير منتجة) وإنما تعيش من (الإمارة) ومن (الأموال السلطانية). وطبقة العامة وتتشكل من الفلاحين والصناع والتجار، ويرى ابن خلدون أن أكثر التجار وأهل الفلاحة في الغالب وأهل الصنائع كذلك. إذا فقدوا الجاه واقتصروا على فوائد صنائعهم، فإنهم يصيرون إلى الفقر والخصاصة في الأكثر، ولا تسرع إليهم ثروة وإنما يرتقون العيش ترقيقًا.

وهنا تكمن فكرة مركزية مهمة لدى ابن خلدون في تفسير حركة تراكم الثروات، وصعود الفئات الميسورة في المجتمع العربي عبر التاريخ وذلك من خلال العلاقة الجدلية بين المال والجاه، ويقصد بالجاه عند ابن خلدون السلطة والنفوذ.

فبينما تميل معظم التحليلات المتأثرة بالنزعة الاقتصادية الضيقة وليس بالضرورة الماركسية إلى القول بأن المال يجلب الجاه، نجد أن ابن خلدون يميل إلى الأخذ بالعلاقة الجدلية المتبادلة بين المال والجاه، أي أن الجاه عادة ما يجلب معه المال فالتجارة لم تكن تدر ربحًا إلا إذا اعتمدت على جاه يحميها ويعززها.

ويوضح ابن خلدون ذلك (الأعمال لصاحب الجاه كثيرة، فتفيد الغني لأقرب وقت، ويزداد مع الأيام يسارًا أو ثروة، وفاقد الجاه بالكلية ولو كان صاحب مال، فلا يكون يساره إلا بمقدار ماله وعلى نسب سعيه، وهؤلاء هم أكثر التجار، ولهذا نجد أهل الجاه منهم يكونون أيسر بكثير لما يحصل لصاحبه من تقرب الناس إليه بأعمالهم وأموالهم في دفع المضار وجلب المنافع فتصير تلك الأعمال في كسبه، وقيمها أموال وثروة له.

وتكتسب تلك العلاقة الجدلية التي أشار إليها بن خلدون أهمية كبرى عند فهم العلاقة بين السلطة وذوي الجاه والنفوذ وأصحاب المال والحرف والصنائع من ناحية أخرى

ويشير ابن خلدون فالجاه متوزع في الناس ومترتب فيهم طبقة بعد طبقة، فقد تبين إن الجاه هو القدرة الحاملة للبشر على التصرف فيمن تحت أيديهم من أبناء جنسهم بالإذن والمنع والتسلط بالقهر والغلبة[١٩].

محددات الطبقة عند ابن خلدون: اقتصادية – قرابية - دينية - مراكز القوة والجاه - المهنة

- يجعل ابن خلدون من العصبية أساسًا للقوة Power والسلطة Authority اللتين تعدان بعدان طبقيان هامان. فالشرف بالأصالة إنما هو لأهل العصبية يشير لنا عن قرب مدى اعتبار العصبية ذات أهمية قصوى حيث تدور حولها تلك الأبعاد جميعًا.

فهل يعني ابن خلدون بالشرف هنا كلمة (المكانة) Status أنه يرجع الشرف إلى العصبية أو القرابة. ومع ذلك يفسر العصبية في ضوء (الدين) باعتباره بعدًا أول، حيث يستدل بأحاديث نبوية تدور حول الرقيق ووجوب تحرره إن كان من العصبية، وعليه فإن

العصبية يمكن ترجمتها بلغتنا العصرية بمفهوم (القرابة) وهو يعتبرها بعدًا جوهريًا في التدرج الطبقي، يفسرها في ضوء (الدين) باعتبارها بعدًا أخر للتدرج ومؤسساً عليها (المكانة) و(القوة) و(السلطة).

أما بالنسبة (لبعد القوة) فيرى أن التقارب بين الناس يمثل في مدى التقرب من (الملك) أو (صاحب الدولة) على حد تعبيره وذلك باعتبار النسب على أساس العصبية والتناحر في ذوي الأرحام والقربى.

وبهذا نراه يحدد معنى العصبية (بالقرابة) وهو على ذلك يضع صاحب الدولة في قمة السلم الطبقي، بل ويرى ضرورة وجوده باعتباره وازع حاكم يرجع الناس إليه ويستخدم ابن خلدون مفهوم (الجاه) ليشير به إلى (الشرف) كذلك وإذا كان (الشرف) لدى ابن خلدون يرتبط بالقرابة أو بالدين فإن (الجاه) يرتبط بالمال أو بالعامل الاقتصادي فتتحدد (المكانة الاجتماعية) عن طريق ما لدى الإنسان من (مال) و(جاه).

ويذهب ابن خلدون إلى مصدر المال فيرى أنه قد يكون بالميراث من الآباء وذوي الأرحام، أو أن يكون من التجارة في الأسواق.

ويقول ابن خلدون (كل طبقة من طباق أهل العمران لها قدره على من دونها من الطباق وكل واحد من الطبقة السفلى يستمد بذي الجاه من أهل الطبقة التي فوقه، ويزداد كسبه تضرمًا من تحت يده على قدر ما يستفيد منه، والجاه على ذلك داخل على الناس في جميع أبواب المعاش، ويتسع ويضيق بحسب الطبقة والطور الذي منه صاحبه، فإن كان الجاه متسعًا فلأن الكسب الناشئ منه كذلك وإن كان ضعيفًا قليلاً ممثله[٢٠].

وفاقد الجاه إن كان له مال فلا يكون يساره إلا بمقدار عمله أو ماله ونسبه سعيه ذاهبًا رابيًا في تنميته فأكثر التجار وأهل الفلاحة في الغالب، وأهل الصنائع كذلك إذا فقدوا الجاه وانتصروا على فوائد صنائعهم فإنهم يصيرون إلى الفقر أو الخصاصه في الأكثر، ولا تسرع إليهم ثروة

وإذا كان (الجاه) هو المحدد لطبقات الناس ووضعهم على السلم الطبقي فإن ابن خلدون يضع، الملوك الذين ليس فوقهم يد عاليه في أعلى مراتب السلم الطبقي وفي أسفل المراتب يضع من لا يملك مال ضرًا ولا نفعًا

ويعدد المهن والصنائع وكيفية علو إحداها على أخرى ودنو الأخرى من الأخرى فمن ناحية يصنف الأعم بتفريق ما بينها ومن طرز الإنتاج، فيضع في المرتبة الأولى حياة الحضر من مختلف الصنائع ثم الزراع ثم البدو.

ويتكلم عن الفلاحة والتجارة والصناعة وخاصة البناء والحياكة والكتابة والغناء والحساب. بالإضافة إلى تصنفيه للقائمين بأمور الدين من القضاء والتدريس والإمامة والخطابة والأذان[٢١].

ويحدد أحمد بن علي المقريزي: الطبقة على أساس (الدخل – أسلوب الحياة – المهنة) واستخدم المقريزي مفهوم (قسم) ليشير إلى ما يتضمنه مفهوم (الطبقة) ولقد رأى أن طبقات المجتمع المصري يمكن تصنيفها إلى سبع فئات: الدولة، والتجار وأولي النعمة من ذوي الرفاهية، الباعة وهم متوسطو الحال من التجار ويلحق بهم أصحاب المعاش، وهم أهل الفلح، والفقراء وهم جل الفقهاء وطلاب العلم، وأرباب الصنائع والأحرار وأصحاب المهن، وذوو الحاجة والمسكنة.

ويقول المقريزي أن أساس التدرج الطبقي هو الدخل إذا أن كل طبقة تتحدد بقدر ما تملك من أموال. كما أنه يدمج بين الدخل كبعد طبقي ويبين أسلوب الحياة كبعد أخر وذلك حين ذهب إلى تحليل كل طبقة مفردة، فهو يرى أن كل من الطبقتين الأولى والثانية تشابه

فبالرغم من زيادة الدخل (الأموال) بالنسبة لطبقة أهل الدولة والتجار وأولي النعمة والشرف فإن ذلك الدخل لا يغطي إنفاق المعيشة ويطالب المقريزي هؤلاء بالرشد في الإنفاق.

ويرى أن الطبقة الثالثة وهم صغار التجار وأرباب المعايش فإنهم ينفقون دخولهم فيما لابد منه. وهذا إن لم يستدين الفرد منهم لسد حاجاته(٢٢).

ومن أبرز المفكرين الاجتماعيين الآخرين الذين عاصروا (المقريزي) وأشاروا في سياق أعمالهم إلى ما كان عليه الوضع الطبقي للمجتمع المصري في ذلك الوقت كل من (السبكي) و(القلقشندي). حيث أشار الأول إلى ما كان عليه هذا الوضع من ناحية أفراده ووظائف هؤلاء الأفراد وإلى ما ينبغي أن يكون هذا الوضع بدءًا بالسلطان انتهاء بأرباب الحرف أما الثاني فقد أشار هذا الوضع من ناحية الألقاب والملابس وأنواع الوظائف(٢٣).

وقد قام **كلوت بك** بدراسة البناء الطبقي في مصر عام ١٨٤٠م على أساس الخصوصية التاريخية لمصر، حيث أوضح أن من المقدور لمصر أن تحمل في كل شئونها طابعا خاصا بها لا يشبهها فيه شيء بالبلدان والأقطار الأخرى، مثال ذلك: أن تكون الهيئة الاجتماعية فيها لم يمش في الطريق الذي مشى فيه هذا التكون بغيرها من البلدان الأوربية.

ولقد أكد (كلوت بك) على دور العوامل الخارجية في تشكيل البناء الطبقي للمجتمع المصري على مر التاريخ فذكر أن الفاتحين كانوا يشكلون دائمًا الطبقة الممتازة في هذا البناء وإن الطبقة الوسطى المصرية كانت قد نشأت في المسافة الفاصلة بين هذه الطبقة وبين بقية الشعب (وذلك بما برعت فيه من العلوم والصنائع، وما بذلته من الجهود التي لا تعرف الملل في انجاز الأعمال).

كما أنه يفهم من سياق حديثه عن طبيعة البناء الطبقي لهذا المجتمع في النصف الأول من القرن التاسع عشر أن العوامل الخارجية كانت قد لعبت دورًا هامًا في إرساء حالة من الاستقطاب بين العرق أو السلالة وبين الطبقة في إطار هذا البناء، حيث يقول: (أن الناس في هذا المجتمع ينقسمون إلى فريقين (أحدهما الفريق الذي بيده السيطرة ويتمتع بما يرتبط بها من مظاهر التعظيم والتكريم وتستقل بفوائدها. والفريق الثاني هو المقضي عليه بالخضوع للفريق الأول، ويصيبه عار ذلك. وما يفرض عليه من الكلفة الباهظة. وذلك الفريق هو العنصر التركي، وذلك هو العنصر العربي.

كما قام (كلوت بك) بعد ذلك بتقسيم سكان هذا المجتمع تقسيمًا طبقيًا وفقًا للمحك المهني/ اقتصادي- إلى أربع طبقات على النحو التالي:

الطبقة الأولى: تتألف من العلماء الذين كانت لهم المكانة الأولى قبل أن يتولى محمد على حكم البلاد.

الطبقة الثانية: تتألف من كبار وصغار الملاك والتجار.

الطبقة الثالثة: تتألف من العمال والصناع.

الطبقة الرابعة: تتألف من الفلاحين والمزارعين الذين كانوا يشكلون القسم الأكبر من الأمة(٢٤).

ويحدد محمد عمر البناء الطبقي في مصر ١٩٠٢م بما يلي: مصادر ادخل – المهن- طرق الزواج – الاحتفال بمولد الأطفال- النظرة إلى الدين – مدى استخدام اللغة العربية- الموقف من الحضارة الغربية.

وقد نشر محمد عمر عام ١٩٠٢م كتابًا بعنوان (حاضر المصريين أو سر تأخرهم) وقام في هذا الكتاب بتقسيم سكان المجتمع المصري تقسيمًا طبقيًا على أساس الدخل والمهن إلى ثلاث طبقات هي: الطبقة العليا والوسطى والدنيا. وعن مصدر دخل الطبقة العليا يتول (أن الطبقة العليا من الأمة المصرية هم الذين يأتي رزقهم عفوا من أطيانهم أو من مرتباتهم أو من أوقاف أبائهم أو من متروكات موريثهم). وعن نوعية المهن التي تزاولها الطبقة الوسطى يقول أن (منهم الذين يشتغلون لنفع الأمة بالأعمال كالتجارة والزراعة والصناعة، كما أن منهم من يشتغل بالعلم والتأليف والاستخدام وغير ذلك.

ويصف محمد عمر نوعية المهن التي كانت الطبقة الدنيا تزاولها مع ملاحظة أن وصفه للمهن التي كانت هذه الطبقة تزاولها قد أقتصر على القسم الحضري منها فقط فإنها مهن تافهة فالرجال منهم يبيعون الكبريت والكتب والأحذية والحلوى وعلائق الثياب وغيرها وكل حاجة تباع بقرش صاغ) أما النساء (فيبعن الأزهار والأقمشة وماء الورد والأثمار واللبن والعسل. هذا بالإضافة إلى مزاولة هذه الطبقة للسرقات الصغيرة والتسول والعمل كحماره وشيالين وعربجيه.

كما كشف محمد عمر عن تبعية أفراد الطبقتين العليا والوسطى في المجتمع المصري للمجتمع الأوروبي من خلال إشارته إلى تبعية مجتمعهم للمجتمع الأوربي. حيث ذكر في ذلك أن أفراد الطبقة العليا كانوا يقلدون الإفرنج في أسلوب حياتهم وأن أفراد الطبقة الوسطى المصرية كانوا يقلدون أفراد الطبقة العليا في نفس الشيء). ولقد امتدح محمد عمر أفراد الفئة المثقفة من هذه الطبقة الأخيرة عندما قال عنهم: وهؤلاء في الحقيقة زهرة الأمة وزينتها وإنما توزن بهم، لأنهم إذا حدث في الأمة نجاح فإنما يكون منهم. وهم المعول يمكنهم في الحقيقة الارتقاء الأمة وتهذيبها وتعليمها إذ هم كالأعضاء الهامة في الجسم وهم الذين يسعون لاكتساب الفضائل. فإن ظهر نجاح في الطبقة السفلى فبنجاحاتهم وإن ظهر تهذيب في الأخلاق من الطبقة الثرية فباجتذابهم، لأنهم هم الوسط بين الطبقتين تستفيد كل طبقة منهم. فليس فيهم خمول الطبقة العليا ولا جهل الطبقة الدنيا[٢٥].

والناس عند إخوان الصفا طبقات مختلفة بعضها عن بعض من يوم الولادة بعضهم من أبناء الملوك وبعضهم من أبناء التجار وبعضهم من أبناء الفقراء وهم يرون أن في اختلاف الطبقات حكمة. فإن الإنسان لا يستطيع أن يقوم بجميع أعمال المجتمع فاختلاف طبقات الناس يسهل قيام كل طبقة بعمل معين. ثم تتعاون جميع الطبقات على صلاح المجتمع. والناس في المجتمع لابد لهم من ملك يقيم سنة الدين والأحكام بينهم، من ذلك تنشأ الدولة، والدين والدولة عندهم لا يفترقان، فإن في الأخر أن الدين أفضل لأن الدولة أقيمت من أجل إقامة أحكام الدين.

كما يرى ابن طفيل أن هناك خمس طبقات في قصته (حي بن يقظان):

أ) ذو الفطرة الفائقة المتغنون بعقلهم عن كل تعليم.

ب) ذو الفطرة الفائقة الذين اتفق إن كانوا في بيئة اجتماعية فنهموا من الدين أكثر مما نهم غيرهم، ولكن تربيتهم الاجتماعية أدخلت على فطرتهم الفائقة شيئًا من النقص قصر بهم من رتبه الطبقات السابقة.

ج) خاصة العامة وهم الذين يدركون الأمور إدراك أهل الفطرة الفائقة لها ولكنهم يؤثرون أحوال الدنيا على الاعتزال ثم يسلكون بينهم وبين أنفسهم سبيلا وبينهم وبين الناس سبيلاً آخر.

د) المتميزون من العامة وهم جماعة قليلة من العامة ينالون قسطًا من العلم فظنوا أنهم قد ارتفعوا فوق سائر العامة وهم في الحقيقة لا يزالون منهم إلا في ظاهر أعمالهم.

ه) الجمهور الغالب وهم أقرب إلى الأنعام منهم إلى البشر(٢٦).

ثالثا: التبرير الديني للتمايزات الطبقية

يعتبر تقسيم المجتمع إلى طبقات وشرائح مرتبة في تدرج معين للثروة والهيبة والقوة سمة بارزة وتكاد تكون عامة من سمات البناء الاجتماعي في جميع العصور ولقد ظل الناس طوال الشطر الأعظم من التاريخ البشري يتقبلون على وجه العموم هذا النوع من عدم المساواة كحقيقة واقعة لا سبيل إلى تغييرها.

وكان الكتاب في العصور القديمة والوسيطة يميلون دائما في تناولهم لموضوع التدرج الاجتماعي إلى تقديم تبرير للنظام القائم. وكان هذا التبرير يستند في الغالب الأعم من الحالات على مذهب ديني في تفسير أصل المراتب الاجتماعية. ولعل هذا يبدو بأجلي صوره في الأساطير الدينية الهندوسية التي تحكى ظروف تكون نظام الطوائف (الطبقات المغلقة) cast system

ثم نلاحظ من ناحية أخرى أن الثورات المتفرقة التي قامت بها جماهير الفقراء المضطهدين على مدى العصور المختلفة كانت في العادة عبارة عن هبات ضد ظروف كريهة مغيبة وليست ضد نظام الطبقات في مجموعة هذا بالإضافة إلى أنها لم تكن تؤدي إلى تكون أي تصورات واضحة عن شكل بديل للمجتمع(٢٧).

وقد استطاعت الكنيسة الكاثوليكية في ظل العلاقات الإقطاعية أن تصوغ الدين في شكل يتفق مع هذه العلاقات فعملت على تمجيد حياة الزهد والتقشف والنهى عن التمتع بجمال الحياة ونعيمها بالنسبة للشعب فقط دون رجالها ودعت هؤلاء الناس إلى تعذيب النفس وحرمانها استعدادا لنعيم الآخرة وذلك بغرض حمل الشعب على قبول الاستغلال الإقطاعي في إذعان واستسلام.

وتمتع رجال الكنيسة بالحقوق والامتيازات الدينية والمدنية، فقد كانت الكنيسة إلى جانب امتلاكها إقطاعيات واسعة معفاة من الضرائب لها الحق في جمع نوع من الضرائب في شكل العشور وفي الوقت نفسه أراد البابوات إخضاع الأباطرة لسلطتهم وبمعنى آخر إخضاع السلطة المدنية للسلطة الدينية(٢٨).

والدراسات التقليدية للطبقات والتركيبة الطبقية في المجتمع العربي متأثرة إلى حد كبير بالتفسيرات الدينية داخل الثقافة العربية الإسلامية، التي تعتبر الفروق الطبقية شأنا إلهيا وليس شأنا إنسانيا. فلا ترى جدوى من دراستها والنظر فيها في سبيل فهمها وتغييرها أو التخفيف من حدتها وذلك استنادا إلى الآية القرآنية **{أَهُمْ يَقْسِمُونَ رَحْمَةَ رَبِّكَ نَحْنُ قَسَمْنَا بَيْنَهُمْ مَعِيشَتَهُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَرَفَعْنَا بَعْضَهُمْ فَوْقَ بَعْضٍ دَرَجَاتٍ لِيَتَّخِذَ بَعْضُهُمْ بَعْضًا سُخْرِيًّا وَرَحْمَةُ رَبِّكَ خَيْرٌ مِمَّا يَجْمَعُونَ}** [سورة الزخرف، الآية ٣٢].

فابن خلدون تعامل في مقدمته مع صراع البدو والحضر على أنه المحرك الرئيسي للتطور التاريخي والمفتاح الأساسي لفهم تطور المجتمع العربي في حين أنه أهمل كليا الصراع الطبقي واعتبره طبيعة فطرية في النفس الإنسانية لا يمكن تغييره أو تعديله.

وفي معرض حديثه عن غياب العدالة الاجتماعية يقول ابن خلدون (ثم أن الجاه متوزع في الناس ومترتب فيهم طبقة بعد طبقة، ينتهي في العلو إلى الملوك الذين ليس

فوقهم يد عالية وفي السفل إلى من لا يملك ضرا ولا نفعا بين أبناء جنسه وبين ذلك طبقات متعددة. حكمه الله في خلقه) (٢٩).

وفي القرن التاسع عشر كرر العلامة عبد الرحمن الجبرتي نفس الموقف في كتابه (عجائب الآثار في التراجم والأخيار) فقال (إن الظلم والجور كامن في النفوس) وإن العدالة الحقيقية ليست إلا لله تعالى فهو العادل الحقيقي الذي وضع كل شيء على مقتضى علمه الكامل وعدله الشامل) (٣٠).

وتسهم الثقافة المساندة في تسويغ الطبقية عن طريق ترسيخ تلك المعتقدات التي تجعل عدم المساواة وكأنه أمر طبيعي ومعقول وسنه من سنن الكون والاجتماع، وكثيرًا ما يستنبط الفقراء أنفسهم هذه الأيديولوجية التوفيقية فتصبح جزءا من قناعتهم ووعيهم

وبين أهم مصادر تسويغ الطبقة وإعطائها الشرعية تلك التفسيرات الدينية التي تقدمها الثقافة المساندة التي هي ثقافة الطبقة الحاكمة

فهناك من يفسرون الدين بشكل يسمح:

أولًا: بإضفاء الشرعية على امتيازات الطبقة الحاكمة وسيطرتها.

ثانيًا: تسويغ الفقر باعتباره طريقا لحياة أفضل في عالم أخر أهم من هذه الدنيا.

ثالثًا: تسويغ الطبقة باعتبارها ظاهرة طبيعية نشأت وتستمر بإرادة إلهية.

ويوضح بعض رجال الدين أن التفاوت الطبقي لا يعني التناقض لأن التفاوت (سنه ثابتة من سنن الله) وذلك لأن الحياة لا تستقيم إلا بأن يستفيد كل إنسان من جهود غيره ويفيد هو غيره من جهوده وهذا هو التسخير. فالعامل مسخر لدى العمل ورب العمل أيضا مسخر للعامل فالتسخير متبادل بين الجميع وليست هناك فئة مسخرة بفتح الخاء أن مثل هذا التفسير لا يختلف نوعيا في التحليل الأخير من مفهوم الكرما Karma في اللاهوت الهندوسي. يقول المفهوم الأول أن الإنسان يولد في طبقة معينة حسب أعماله في حياة سابقة فإذا كانت أعماله صالحة يولد في طبقة عليا وإذا كانت أعماله طالحة يولد في طبقة دنيا. ويعني هذا المفهوم الثاني فيما يعني أن الذي يولد في طبقة دنيا عليه أن يتقبل وضعه ويرضى به على أنه من مشيئة الله، فيكافأ في حياته التالية(٣١).

وقد نشأت طبقة ارستقراطية في المجتمعات الإسلامية وجدت في الدين طريق إلى الثروة والمجد فبعد توسع الفتوحات كثرت الأموال في يد المسلمين وتغلبت الأهواء على بعض ولاه الأقاليم وأعوانهم ولم يعد لهم من الزهد والورع ما كان للرسول وخيره أصحابه. وتميزت الطبقات فأصبح هناك فقراء مدقعون وأغنياء مترفون بل جعل النافذون من المسلمين (يبحثون في تعاليم الدين ومبادئه وأحكامه فما يمكنهم من تحقيق أهوائهم فقد استغل المسلمون أحكام الإسلام ليستمتعوا بزينة الدنيا التي بدأت تنصب عليهم.

بذلك تكونت طبقات اجتماعية جديدة وعائلات لها امتيازاتها (كالمهاجرين والأنصار وأهل بدر وأهل القادسية وكذلك أصحاب النسب الهاشمي والقرشي والأشراف وأبناء المهاجرين والأنصار وأصبح الهاشميون من أهل السعة والرخاء، يتمتعون بشرف الملك ولا يحملون أوزاره أو أعباء تبعاته فانغمس أكثرهم في الترف. ومع الزمن اجتمع لبعضهم مال كثير وثروات طائلة بمختلف الطرق. وأخذ أبناء هذه الطبقة الارستقراطية النسب يقدرون قيمه الأرض ويسعون إلى امتلاكها وتحولت تلك الطبقة الارستقراطية القائمة على فكرة النسب الرفيع إلى ارستقراطية مالكة الأرض أي أصبحت تقوم على قاعدة مادية فترسخ البنيان الاجتماعي والاقتصادي بينها وبين بقية العرب(٣٢).

وقد ساعد في توسيع الفقر أن التراث الديني دعا للزهد وقلل من أهمية هذا العالم فأسماه (الدنيا)
وقد ورد في كتاب أحياء علوم الدين للإمام أبي حامد الغزالي أقوال وأخبار وأحاديث تمجد الفقر.

- يدخل فقراء أمتي الجنة قبل أغنياءها بخمسمائة عام.
- لكل شيء مفتاحًا ومفتاح الجنة حب المساكين والفقراء لصبرهم، هم جلساء الله تعالى يوم القيامة.
- أحب العباد إلى الله تعالى الفقير القانع برزقه.
- اختار الفقراء ثلاثة أشياء راحة النفس وفراغ القلب وخفة الحساب.
- واختار الأغنياء ثلاثة أشياء تعب النفس وشغل القلب وشدة الحساب.
- الجوع عند الله في خزانه لا يعطيه إلا لمن أحقه.
- إذا رأيت الفقير مقبلًا فقل مرحبًا بشعار الصالحين.

وقد جاء التراث الصوفي والتراث الشعبي ليؤكد على الزهد بالدنيا ومع الصبر فيقال (القانع غني وأن كان جائعًا) (القناعة كنز لا يفنى) (الصبر من الإيمان بمنزلة الرأس من الجسد) (الحكمة في البطن الخالي) (حقيقة الحرية في كمال العبودية) (سأصبر حتى يعجز الصبر عن صبري) (٣٣).

أي إن المعتقدات الدينية تمثل بالنسبة لأفراد الطبقة الدنيا قدسية وأهمية خاصة، من حيث أنها تزودهم بنسق بديل من المعاني قادر على تفسير التفاوت الاجتماعي. والواقع أن النظم الدينية تلعب– تقريبًا– نفس الدور الذي تلعبه الحركات الثورية من حيث الربط الوثيق بين العناصر الفكرية والمادية في الحياة، فإذا كانت الحركات الثورية أو الراديكالية تحاول رفع توقعات الطبقة الدنيا وتغيير الظروف المادية بما يتلاءم معها، فإن النظم الدينية تحاول الحد من الرغبات المادية والاجتماعية بما يحقق تكاملها مع البناء الطبقي.

والواقع أن الدين يلعب دورًا وواضحًا في إقناع الناس بقبول حظوظهم الاقتصادية وعلى الأخص في المجتمعات التقليدية التي تفتقر إلى وجود تنظيم سياسيي مركزي، مما يزيد من ارتباط الأفراد بالنسق القيمي الذي يعد الدين احد مكوناته، ويبدو أن الإحساس بحده التفاوت الاجتماعي قد يخف إلى حد ما حينما يضم كل إفراد المجتمع عقيدة أو مذهب ديني واحد. وفي هذه الحالة فإن دور الدين كوسيلة من وسائل الضبط الاجتماعي يصبح حاسمًا(٣٤).

رابعا: مفاهيم مرتبطة بمفهوم الطبقة (الفئة – الشريحة – الطائفة – المكانة).

- الطبقة والفئة ***Categories***

في كتاب (بيجيي ١٩٩٦م) (الطبقة تاريخ الكلمة وتكوين المفهوم من الفيزيوقراطيين حتى مؤرخي عصر عودة الملكية). يوضح بيجيي أن استخدام تعبير (طبقة) لدراسة الظواهر الاجتماعية حديث إلى حد ما. وقد ظهر هذا التعبير استنادًا إلى المعاجم والموسوعات في النصف الثاني من القرن الثامن عشر إلى جانب تعبير (فئة) الذي كان وحده مستخدمًا حتى ذلك التاريخ واستبدل التعبيران تدريجيًا الواحد بالآخر. وبعد أن كانت (الطبقة) تعرف بالرجوع إلى (الفئة) انعكست المرجعيات مع الزمن.

وعندما نفحص الأطر المعجمية لاستخدام التعبيرين نلاحظ أن (طبقة) تستخدم مع الأفعال المعلومة مثل (وزع) (رتب) (قسم) بينما كلمة (فئة) لا ترتبط بصورة خاصة

ببعض الأفعال، ربما باستثناء فعل (قسم) ولكن تستخدم دائمًا في كل الأحوال كمضاف إلى فعل مجهول.

إنه التعارض من (قسم إلى طبقات) و(انقسم إلى فئات) كما يلخص بيجيي لنا الموضوع إن تعبير (طبقة) يترجم إرادة فعل وتفسير. في حين أن (فئة) تعود بالأحرى إلى واقع ملاحظ.

فالفئة هي مجموعة من الأشخاص (أو في الندرة من الأشياء) التي يبدوان وجودها مستقل عن الفكر والإرادة البشرية. فليس بإمكان الإنسان أن يخلقها، بل يستطيع فقط أن يلاحظها ويصنفها والطبقة هي أيضًا مجموعة من الأشخاص أو الأشياء ولكنها بالإضافة إلى ذلك بناء فكره تسمح بجمع الأشخاص وفق معايير يمكن إعادة تعريفها في كل مرة.

ومن هنا أن (طبقة) هي تعبير يملك قدرة تعبيرية على التجريد. فالطبقة يمكنها أن تكون حقيقية أو افتراضية ويمكنها أن تجدد مجموعات مكونة أو مجموعات قيد التكوين. فطبقة إذن تترجم إرادة الفهم التي ترتبط خصوصًا بعصر الأنوار. والمقصود هو جمع الأشخاص وفق معايير الوظائف والشروط الاجتماعية المشابهة[٣٥].

ويميز جوسبان بين مفهوم الطبقة والفئة، حيث يرى أن الفئات الاجتماعية تتمايز بعضها عن بعض على الدوام تمايزًا واضحًا لأن تصنيفها يقوم على خاصية أساسية واحدة أو مجموعة من الخصائص يتماسك بعضها ببعض تماسكًا وثيقًا. فتقوم على الحرفة (بنائين، حدادين.. الخ) أو على وسيلة الحصول على الدخل (ملاك، أجراء- الخ) أو على الخلو من الحرفة (عاطلون) . كما تنقسم الفئات الاجتماعية بدورها إلى فئات أكثر تخصصًا (فئة رجال التعليم تنقسم إلى أساتذة ومعلمون)، وفئة رجال القضاء تنقسم إلى (محامون، مستشارون، محضرون.. الخ).

أما الطبقة الاجتماعية فتنطوي عادة على فئات اجتماعية مختلفة (طبقة الفلاحين تضم ملاك ومستأجرين وعمال زراعيين) (وطبقة العمال تضم عمال المصانع وعمال المناجم..الخ).

كما أن الطبقة تكون ذات نطاق واسع جدًا بسبب تعدد الطبقات ووجهات النظر التي تدخل في تعريفها (فالطبقات الفقيرة تشمل الكادحين والمعوزين وعمال اليومية.... الخ[٣٦].

ويرى بولانتزاس أن الفئات الاجتماعية هي تلك المجموعات (المؤثرة) والتي يمكن أن تصبح قوى اجتماعية. وتتميز بارتباطها النوعي والحاكم بالأبنية غير الاقتصادية كما هو الحال في البيروقراطية التي ترتبط بالدولة. والمثقفون الذين يرتبطون بالميدان الأيديولوجي[٣٧].

- الطبقة والشرائح الاجتماعية *Social Stratum*

- يوجد في كل مجتمع علاوة على الطبقات الرئيسية والطبقات الفرعية شرائح أو فئات اجتماعية وهذه الشرائح أو الفئات عبارة عن جماعات من الناس تتميز عن الطبقات من حيث أنه لا تجمعها علاقة موحدة بوسائل الإنتاج وأن أفرادها ينتمون إلى طبقات مختلفة.

وتمثل الشرائح الاجتماعية أحد جوانب التباين البنائي لمجتمع من المجتمعات. ويستخدم مفهوم الشريحة في علم الاجتماعي البورجوازي للدلالة على شكل ممكن من أشكال التقسيم الاجتماعي فيشير مصطلح (شريحة اجتماعية) إلى جماعات من الناس يتميز

أفرادها ببعض السمات المشتركة ككمية الدخل أو المستوى التعليمي أو الديانة أو مكانها في سلم الهيئة الاجتماعية داخل المجتمع. ومن أشهر التقسيمات إلى الشرائح في علم الاجتماع البرجوازي طبقة عليا كبيرة- طبقة عليا دنيا- طبقة وسطى كبيرة- طبقة وسطى دنيا- طبقة دنيا كبيرة- دنيا دنيا والملاحظ أن الأساس في هذا التقسيم هو الهيئة المهنية لكل فئة من تلك الفئات.

والملاحظ من هذا التقسيم أنه يقف عند الأعراض الاجتماعية للظاهرة وعند الانطباع الذاتي عن التكوين والدور الطبقي، ثم هو يفتقر إلى كل أساس سوسيولوجي ولا يخدم سوى أغراض أيديولوجية معينة محددة ومعروفة، ألا وهو طمس فكرة الصراع الطبقي فنستخدم مصطلح شريحة اجتماعية للدلالة على بعض الجماعات المكونة للبناء الاجتماعي لمجتمع من المجتمعات، ولكن تكوينها الطبقي ليس واحدًا أو متجانسًا. وهكذا يمكننا التمييز بين الشرائح التالية:

(١) الشرائح السكانية: وهي تلك القطاعات السكانية التي تتميز ببعض العناصر الديموجرافية المشتركة من هذا فعلاً: الشباب، النساء...الخ)

(٢) الشرائح الاقتصادية والاجتماعية: وهي تلك الحلقات التي تتميز بالاضطلاع بوظيفة مشتركة في عملية الإنتاج الاجتماعي (كشريحة المثقفين والموظفين وما إلى ذلك).

فالشرائح بهذا المفهوم عبارة عن تجمعات داخل طبقات معينة قائمة فعلاً ولكن حجمها يتجاوز حدود تلك الطبقة، ومن الممكن أن ينتمي أبناء شريحة معينة إلى طبقات مختلفة، أي أن علاقاتهم بوسائل الإنتاج ليست واحدة، وهذه الشرائح لا تلعب دورًا مستقلاً في الصراع الطبقي الدائر في المجتمع، ولا يكون لها أية فعالية إلا بالتعاون مع الطبقات الرئيسية الموجودة في المجتمع [٣٨].

مثال شريحة المثقفين تكوينهم الاجتماعي ليس متجانسًا، فبعض قطاعات المثقفين ينتمون إلى الطبقة الوسطى أو إلى البورجوازية أو إلى البروليتاريا ويرجع الاستقلال النسبي للطبقة المثقفة إلى محدودية انتشار الثقافة نفسها أو إلى غير ذلك من العوامل الخاصة ذات الطبيعة الاجتماعية والتاريخية[٣٩].

ويرى بولانتزاس أن اصطلاح الشرائح الاجتماعية نستخدمه لبيان ما لتركيبه أساليب الإنتاج. في تكوين اجتماعي معين من انعكاسات ثانوية على طبقاته الاجتماعية. مثال ذلك (ارستقراطية العمال) عند لينين. وعلى فئاته مثال ذلك (فئة البيروقراطية والإدارة التي تحدث عنها لينين)

ويوضح بولانتزاس أن مصطلح أقسام الطبقة Fraction يعنى تلك الأقسام التي تشكل ركيزة للقوى الاجتماعية المحتملة. أما اصطلاح أقسام الطبقة فنعني به تلك الجماعات الاجتماعية المستقلة التي تصبح أقسامًا مستقلة وفقًا لمعيار الوجود المؤثر. مثال لأقسام الطبقة الأقسام التجارية والصناعية والمالية من البرجوازية والتمييز بين الشرائح وأقسام الطبقة فيرتبط بما قد يكون لهما من انعكاس في الميدان، فأقسام الطبقة يمكن أن تصبح قوى اجتماعية إذا ما استقلت وأصبح لها ذاتيتها وهذا لا يعني أن هناك تطابق تام بين التمييز بين أقسام الطبقة والشرائح الاجتماعية، والتمييز بين انعكاسات المستوى الاقتصادي وانعكاسات المستوى السياسي والإيديولوجي. فمن الأقسام ما ينتمي إلى المستوى الاقتصادي وحده ومن الشرائح الاجتماعية ما يمكننا تحديد معالمه على الصعيد الاقتصادي كأرستقراطية العمال مثلاً.

وليس ثمة ما يدعو للاعتقاد بأن تحديد الشرائح الاجتماعية والتمييز بينها وبين أقسام الطبقة الاجتماعية على هذا النحو معناه الاستسلام للتجريبية المفرطة التي تتبنى مفهوم التمايز الاجتماعي. ولهذا أهميته في تحديد الفئات والأقسام التي تعيش على هامش الطبقات الاجتماعية، والتي تعتبر ناتجًا ثانويًا لتركيبه أساليب الإنتاج إنها لا تشكل قوى اجتماعية. ومع ذلك يمكنها أن تؤثر في ممارساتها السياسية مثال ذلك ارستقراطية العمال التي اعتبرها لينين شريحة اجتماعية بحكم طبيعتها الهامشية الوسيطة لا تشكل قوة اجتماعية. ومع ذلك فهي تؤثر في الممارسة السياسية للطبقة العاملة فهي من الناحية السياسية تلعب دور هام للبرجوازية في صفوف العمال(٤٠).

- مفهوم الطائفة Casts

يوضح جوسبان أن الطائفة المقفلة يظل الفرد ينتمي إليها طوال حياته، ولا يستطيع الفرد أن يخرج عن طائفته مثل الهنود، إلا إذا ارتضي أن يتنازل عن الانتماء إليها ليهبط إلى طائفة المنبوذين كما أن الطائفة تتحدد عن طريق العرف، أو القانون الوضعي. بينما الطبقة ليست مقفلة وإذا كان الإنسان ينتمي بالضرورة إلى طبقة معينة فإنه يستطيع أن يرتفع منها إلى طبقة أعلى.

ويتفق الباحثون على أن نسق الطائفة هو نسق تدرجي system Stratification يتشكل من دوائر مغلقة من الناس حيث تتسم التراتبية بطابع وراثي Hereditaire وفي نمطها الخالص تتمتع الطائفة بالمباركة الدينية، كما هو الحال في الهند التي تقوم فيها الطائفة باسم التعاليم الهندوسية.

ويري بوكليه Boucle بأن نظام الطائفة يتحدد بصفته نظامًا يقسم المجتمع في مجموعة إلى عدد كبير من المجموعات الوراثية (أي المغلقة)، ويتميز بما يلي:

- تراتبيه تحكم المجموعات وتجعل بعضهم في المراتب العليا في حين تجعل البعض الآخر في المراتب الدنيا.
- اعتماد الفصل بين الأفراد المنحدرين من طوائف متباينة.
- نمط لتقسم العمل نابع من التقسيم إلى جماعات؛ حيث لكل مجموعة – بفعل التقاليد – وظيفة محددة (على المستوى النظري على الأقل)

ومن ناحية أخرى نجد الباحث جوري G.S. Ghurye يحدد في مؤلفه الطائفة (والسلالة) في الهند ستة خصائص مميزة لهذا النسق تتمثل فيما يلي:

- انقسام المجتمع إلى جماعات متميزة تتحدد العضوية فيها عن طريق الميلاد.
- التسلسل القائم وفق إطار اجتماعي معين يعتبر البراهما في القمة.
- تحديد العلاقة الاجتماعية على أساس معتقدات دينية معينة.
- حقوق مدنية وامتيازات تتفاوت بتفاوت مكانة هذه الجماعات في نسق التسلسل.
- قيود معينة مفروضة على مزاولة مهن معينة.
- الزواج الداخلي.

أما بيار لاروك Pirre laraque فيؤكد على أن اللامساواة الاجتماعية – في إطار المنظومة الطائفية – ينظر إليها ليس فقط بصفتها سمة طبيعية بل وأكثر من ذلك بصفتها مطلوبة ومرغوبة في ذاتها(٤١).

ويقول لاروك إن بقاء الشخص في مجموعته الاجتماعية، في طائفته، يفرض باسم المبادئ الأخلاقية Moreau والدينية Religion. ومنه يكون الحراك Mobilite مستقلًا بفعل القانون في نفس الوقت الذي تدينه الآداب العامة Lamorale نجد ذلك بالهند كما نجده بشكل أو بآخر بأوروبا في القرن الثامن عشر، انطلاقًا من أنها كانت تقر بنياله الدم(٤٢).

ما الذي يميز الطائفة عن الطبقة؟

ولعل الإجابة على ذلك تكمن أساسًا في الطائفة، شأنها في ذلك شأن المراتب Etats والدرجات Rangs والأنظمة Orders تتميز في جوهرها بأنها تدرجات جماعية قانونية (بفعل القانون) وهي بذلك وراثية في حين أن الطبقات تعتبر تدرجات جماعية واقعية. وفي ضوء ذلك تكون الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج والتي تحدد الطبقة البرجوازية في النظرية الماركسية هي بالطبع مجموعة من القواعد القانونية. لكن هذه القواعد لا تحدد وضعًا Statut شخصيًا. فأي شخص مهما كان مولده نبيلًا أو وضيعًا يمكن أن يصبح مالكًا بفعل القانون لمصنع أو محل تجاري، بشرط أن تكون لديه الإمكانيات المالية الضرورية لذلك، أو أن يرأسها من يحوزها.

وهذا تكون اللامساواة بين الرأسمالي والبروليتاري ليست تدرجًا قانونيًا (بفعل القانون) إنطلاقًا من أنهما يتمتعان بنفس الوضع القانوني، فلهما نفس الحقوق وعليهما نفس الواجبات، إلا أن أحدهما ليست لديه الوسائل المادية التي تمكنه ممن ممارسة بعض حقوقه عكس الآخر، وهذا ما يجعل ذلك تدرجًا واقعيًا لا قانونيًا(٤٣).

الطبقة والمكانة

- **مفهوم المكانة** Statut

يعرف ماكس فيبر المكانة تشكل مقولة محورية في نظريته في التدرج الاجتماعي، بأنها موقع Place في تراتبيه للهيبة Prestige تتميز بأسلوب للحياة ونمط الاستهلاك والمسكن والملبس والزواج، وأسلوب معين للتربية كذلك. كما أنها تحدد من جهة أخرى بصفتها – على حد تعبيره – سبيلًا معينًا للشرف الاجتماعي.

ويميز بعض الباحثين – منهجيًا – ما بين مفهوم المكانات Statuts ومفهوم المكانة العامة Staut Global ذلك أنه من الممكن للشخص في المجتمع الحديث أن يحتل مجموعة كبيرة من المكانات؛ فالشخص قد يكون في نفس الوقت موظفًا بمصرف، ورب أسرة، وعضو بحزب سياسي، وعضو بنقابة مهنية، وعضو بجمعية آباء التلاميذ، وهكذا نجد المجتمع يمنح العديد من المكانات statuts لكن من بينها جميعها تبرز واحدة تطغى على الباقيات، وهي ما تسمى بالمكانة العامة (الكلية أو الإجمالية) Statut Global والتي تعتبر المحصلة الإجمالية لكل المكانات. وتتشكل المكانة في ضوء القيم والمعايير التي تحكم المجتمع.

ومن المفاهيم المرتبطة بالمكانة ما يعرف باسم جماعة المكانة، والتي تضم الأشخاص الذين حققوا مستوى من الهيبة الاجتماعية على أساس المعايير القائمة والفاعلة في الجماعات الأكثر اتساعًا التي ينتمون إليها. هذا وتحدد جماعة المكانة احتمالات

الزواج حيث يكون التوجه هو الزواج من داخل جماعة المكانة، كما تحدد كذلك احتمالات (إمكانات) Possibilities العمل. وهكذا نجد أن الانضمام إلى جماعة مهنية Professional لا تتمثل فقط في التمتع بالمؤهلات الضرورية لشغل المنصب الممنوح لك، وإنما تقدم كذلك المؤشرات الأساسية للانضمام إلى الجماعة المرجو الالتحاق بها.

هذا وتنحو جماعات المكانة إلى تثبيت امتيازاتها وإعطائها صورة رسمية ومعترفاً بها.

أما فيما يتعلق بمحددات المكانة فقد قدم لاكومب مجموعة من المؤشرات العامة التي ارتأى أنها تشكل المحددات الأساسية للمكانة، ويتمثل ذلك فيما يلي(٤٤):

- النشاط المهني: يحدد المجتمع لا شعوريًا رسمًا تدريجيًا يمكن من ترتيب المهن المختلفة انطلاقًا من مستوى الهيبة الذي قد يميز مهنة عن أخرى. فلا شك أن مهنة القضاء تحظى من الهيبة ما لا تحظى به مهنة جمع القمامة.
- الدخل والثروة: يرتبط هذا المستوى بالنشاط المهني، فالدخل يعتبر ذا أهمية في هذا الإطار وذلك مع العلم بأن بعض المهن تدر على أصحابها دخولًا كبيرة، إلا أنها تمنحهم هيبة أقل مقارنة بمهن أخرى تعتبر عكس ذلك تمامًا. ولا تخلو الثروة من أهمية كذلك في هذا المنوال، وعلى وجه الخصوص إذا ما كانت قديمة Ancient وعريقة. ذلك أن قديمي الثراء يحظون من الهيبة ما لا يحظى به حديثو الغنى، وهو ما يعطي الانطباع بأن الثروة القديمة أكثر نبلًا من تلك الطارئة.
- المستوى التعليمي: لا يخلو هو الآخر من أهمية، وإن كان يختلف باختلاف الفئات؛ فالفئات المثقفة تُمنح من الأولوية ما لا تمنحه الفئات غير المثقفة، كما أن الأولى غالبا ما تنظر بنوع من الازدراء إلى من لا يتمتع بهذه السمة.
- الاعتقاد الديني: غالبًا ما يكون عدم الانتماء الديني في الكثير من المجتمعات مصدرًا للازدراء الاجتماعي، كما يتعلق الآخر في بعض المجتمعات بالانتماء من عدمه لملة أو طائفة بذاتها (كما هو الحال بالهند)
- الخصائص الفيزيقية: تحظى هي الأخرى بتقدير المجتمع، فلا يخفي على أحد عدم المساواة الموجود ما بين الرجل والمرأة في بعض الأعمال (المهن) ناهيك عن الفروق في المرتبات المخصصة لمهن متشابهة.

ورغم الارتباط الشديد ما بين المكانة والطبقة إلا أنهما مع ذلك يتميزان عن بعضهما البعض انطلاقًا من أن بعض الأشخاص يحتلون مكانات عليا في نفس الوقت الذي يحتلون فيه طبقات دنيا. ومرد ذلك أن الطبقة تتحدد في ضوء الموقع من وسائل الإنتاج، بينما تتحدد المكانة في ضوء أسلوب الحياة. ومنه يكون جمع الأموال أو فقدانها أسهل من اكتساب المكانة أو فقدانها(٤٥).

لقد وجدت عبر التاريخ أربعة أنساق رئيسية من التراتيب تتمثل في العبودية والجماعات المغلقة (الكاست) والمراتب والطبقات. وقد شاع النمط الأول وهو أقسى حالات اللامساواة في الحضارة القديمة، أما الثاني فانتشر في شبه القارة الهندية واعتبر فئات محددة بمثابة مجموعات مغلقة ومحكوم عليها بالعزلة بسبب مولدها في سلالات

معينة جيلًا بعد جيل. وما زال نظام المراتب قائمًا في بعض المجتمعات التقليدية مثلما كان شائعًا خلال عصور الإقطاع في أوروبا حيث سيطرت طبقة الأرستقراطية والنبلاء على الأرض ومن عليها، وشكلت فئة رجال الكنيسة طبقة أخرى بينما مثلت العامة الفئة الثالثة التي كانت تضم التجار والصناع وعمال السخرة، أما الطبقات بمفهومها الحديث فتختلف عن الأنساق الثلاثة؛ فالطبقة تضم مجموعة عريضة من الناس الذين يشتركون في موارد اقتصادية تؤثر تأثيرًا غالبًا على طريقة عيشهم وحياتهم، وتمثل ملكية الثروة بالإضافة إلى المستوى المهني الأساس الذي تقوم عليه الطبقات.

وتختلف الطبقات عن الأنساق التاريخية أو التقليدية الأخرى من التراتب الاجتماعي في أكثر من ناحية ومنها:

– أن الطبقات خلافًا للأنساق الأخرى لا تقوم أو تؤسس على أحكام قانونية أو دينية، ولا تعتمد على العضوية فيها بالضرورة على مبادئ قانونية أو عادات متوارثة فليس هناك حدود قطعية فاصلة بين طبقة وأخرى، كما أن التزاوج والاختلاط قائم بين أفراد طبقة وأخرى.

– أن الواقع الطبقي للفرد قد يكون في جانب جزئي منه على الأقل داخلًا في باب الإنجاز المحقق أو المكتسبات غير الإرثية الموروثة التي يحصل عليها من جراء جهده وعمله.

– أن الصفات تعتمد على الموارد الاقتصادية أي على حالة التفاوت واللامساواة في تملك الموارد المادية والسيطرة عليها في فئتين اجتماعيتين.

تتجسد حالة اللامساواة في الأنساق الأخرى في اعتماد العلاقات الشخصية أساسًا على مفهوم الواجب والالتزامات بين عامل السخرة وصاحب الأرض، أو بين العبد وسيده، وفي نسق الطبقات تتمثل العلاقات في شبكة لا شخصية من الارتباطات اللاشخصية الواسعة في ظل الظروف التي تسود النظام الاقتصادي في المجتمع(٤٦).

خامسا: التصنيف الطبقي بين المعايير الذاتية والموضوعية

أولًا المعايير الذاتية:

يعتبر التمايز الطبقي والانتماء إلى طبقة معينة في معظم الأحوال مسألة شخصية بحتة ترتد إلى الأفراد ومشاعرهم الذاتية، ولا شأن للمجتمع ومعطياته بها. ومن ثم يقال إن الطبقة الاجتماعية عبارة عن جماعة من الأشخاص يستشعر أعضاؤها أن ثمة عادات وسمات معينة تجمعهم. ولكي يكون الفرد عضوًا كاملًا في طبقة اجتماعية يجب أن يشعر بأنه كذلك ويجب أن يشعر به الآخرون أيضًا.

ويرى بيرلاروك أن الوضع الطبقي يتحدد عن طريق آراء الأعضاء وشعورهم بالانتماء لطبقة معينة بعينها ومدى شعورهم بالتقدير الاجتماعي لكل فئة من فئات المجتمع وكذلك المكانة الاجتماعية(٤٧).

ويوضح بانيك لوميل أن معرفة مشاعر الانتماء إلى طبقة اجتماعية تأتي بصورة رئيسية من تحليل الأجوبة على أسئلة مثل: هل تشعر بأنك تنتمي إلى إحدى هذه الطبقات الاجتماعية/ من الفئات التالية؟ مع تقديم لائحة بأسماء (الطبقات) المحتملة. تتعلق الأسئلة بالطبع في الحالة الأخيرة بمستوى اللائحة المقترحة. إن الأسئلة من هذا النوع تطرح بشكل منتظم إلى حد ما كل خمس سنوات أو عشر سنوات، ويجيب حوالي ٤٠% من الأشخاص بالنفي على سؤال مباشر حول شعورهم بالانتماء الطبقي في حين أن المعدل

كان ربما يميل إلى الارتفاع. إلا أن رفض المستجوب تصنيف نفسه وفق الفئات عندما يقدم هذا الاقتراح له لم يكن كبيرًا.

وكان نتيجة بحث أجري عام ١٩٩٩م على السؤال المطروح هو التالي:

إلى أي من الفئات التالية تشعر بأنك تنتمي: الأثرياء/ الميسورين/ الطبقة الوسطى العليا/ الطبقة الوسطى الدنيا/ الطبقة الشعبية/ المعوزين؟

نسبة رفض الإجابة كانت ضعيفة (٢%) والأشخاص الذين تماهوا بالفئات الطرفية كان عددهم محدود. (فالمعوزون) حصلوا على (٣%) و(الأثرياء) حصلوا على (٥%) والميسورين حصلوا على (٤%) (والطبقة المتوسطة العليا) حصلوا على (٣٦%) و(الطبقة المتوسطة الدنيا) حصلوا على (٢٩%) والطبقة الشعبية حصلوا على (٢١%). ونرى أن اختيار الطبقات الوسطى قد ازداد مع الوقت على حساب خيار الطبقات البرجوازية والعمالية [٤٨]

وقد أوضح ريتشارد سنترز Centers أن الطبقة ظاهرة نفسية بمعنى أنها جزء من الأنا يعمل فيه الشعور بالانتماء إلى شيء ما والتوحد مع شيء أوسع من الذات. ويرى سنترز أن المكانة الاجتماعية والدور الاجتماعي للشخص يعتمد على القيم والاتجاهات التي يشترك فيها الفرد مع الآخرين بدرجة كبيرة والتي من شأنها تقوية الشعور بالعضوية في طبقة اجتماعية خاصة.

ويشير ليبست إلى اختلاف تصور المثقف الأمريكي لوضعه الطبقي عن تصور المقيمين معه في نفس المدينة، فربما يشعر أنه مهمل أو غير ذي أهمية في حين يضعه أفراد المجتمع المحلي على مرتبة عالية على أساس مكانته المهنية.

وقد اهتم برنارد ناربر بتقويم الشخص لوضعه الطبقي وذلك من خلال ثلاثة مؤشرات:

١. التقويم الشفاهي: ما يقوله الناس فعلًا عند تقويم أحدهم للآخر سواء كان هذا التقويم عمدًا أو مصادفة، وسواء كان صريحًا أو ضمنيًا، ويستند التقويم على السلوك الذي يتوقعه الناس، وعلى محكات تمايز واختلاف الأهمية الوظيفية للأدوار الاجتماعية.

٢. أنماط الترابط: يرى أن الانتماء الاجتماعي يعبر عن المساواة الاجتماعية؛ فالأحاسيس والأفكار المتشابهة ترتبط بأولئك الذين يعرف منهم الآخر، ويمكن الكشف عن الانتماء الاجتماعي من خلال صور الزواج ونوعية التفضيل الاجتماعي لمحل الإقامة، ونوعية التعليم.

٣. الأنشطة والممتلكات الرمزية: فالهوايات وأسلوب الحديث ونوعية المهن والملبس، وأوجه الترفيه، ومحل الإقامة، وأسلوب الحياة، والأنشطة الإبداعية أمثلة لممتلكات اجتماعية، ولكنها في نفس الوقت محكات للتصنيف[٤٩].

وقد اهتم لويد وارنر بتقويمات أعضاء المجتمع المحلي أنفسهم لأوضاعهم الطبقية، فكل طبقة تتميز بأسلوب حياة معين ونماذج للذوق وأنماط الاستهلاك وأنشطة وقت الفراغ والشعائر. واهتم وارنر بالمنزلة (الهيبة Prestige) كمحك للتوسع الطبقي فهناك طريق بواسطته ينتظم به نسق مراتب المنزلة. حيث تقوم الطبقات على أساس تقييم المنزلة كما يراها أعضاء المجتمع المحلي.

ويصنف وارنر الطبقات على أساس الطريقة التي يفكر بها الناس أنفسهم في الطبقة.

فالطبقات جماعات عرفها أفراد المجتمع المحلي على أنها مراتب عليا أو دنيا لمجتمعهم ويستخدم وارنر ست مؤشرات طبقية لتحديد الوضع الطبقي الاجتماعي المفروض:

(١) الاتفاقات المتضاهية لعدد ممن الإخباريين عن وضع الناس في طبقات متعددة.

(٢) الوضع الرمزي والتقويم: الذي يقوم به الفرد يكون نابعًا من اعتباره كائنًا في طبقة اجتماعية خاصة لأنه يتوحد مع رموز للرقي وللانحطاط عن طريق الإخباريين.

(٣) سمعة المكانة: إذ يعتبر الفرد أو الأسرة مؤشرًا لطبقة معينة لأن لديه سمعة نابعة من مشاركته للأنشطة والممتلكات التي تصنع سمات يمكن النظر إليها من حيث الرقي والانحطاط.

(٤) المقارنة: فالفرد وأسرته يمكن اعتباره كائنًا في طبقة خاصة لأن الإخباريين يؤكدون أن تلك الطبقة التي يقع فيها أعلى أو أدنى من غيرها.

(٥) الإحالة إلى طبقة معينة: حيث يقيم الفرد أو الأسرة باعتباره كائنًا في طبقة خاصة إذا يشير إخباري أو أكثر إلى هذا الوضع الطبقي بالإحالة إلى طبقة خاصة يشملها النسق الاجتماعي الكلي.

(٦) العضوية في نظام معين: حيث يشار إلى المكانة الخاصة حسبما يقول الإخباريون عن العضوية في نظم اجتماعية تتدرج حسب العلو والانحدار، وهذه النظم مثل العائلات والروابط ودور العبادة(٥٠).

وقد عبر عدد من العلماء عن هذا الاتجاه، فقد عرّف وليام أوجبرن الطبقة بأنها الطريقة التي يصف بها الأفراد أنفسهم؛ بمعنى أن الأفراد يعتبرون أعضاء في الطبقة التي يرون أنهم ينتمون إليها.

كما عرف انجس مود الطبقة بأنها جماعة من الأشخاص يشعرون بأن هناك صفات وعادات معينة تجمعهم. ولكي يكون الفرد عضوًا كاملًا في طبقة اجتماعية يجب أن يشعر بأنه كذلك، ويجب أن يشعر به الآخرون أيضًا.

كما يرى سنترز Centers أن الوعي بالطبقة هو العامل الحاسم في تحديد مفهوم الطبقة، ويذهب إلى أن الطبقة ظاهرة نفسية أكثر مما هي شيء آخر(٥١).

نقد المعايير الذاتية

- القول بأن التمايز الطبقي والانتماء إلى طبقة معينة لا يعدو أن يكون مسألة شخصية ترتد إلى مشاعر الأفراد ولا شأن للمجتمع بها إنما هو في واقع الأمر تصور واهم، وتفسير غير معقول أو مقبول لظاهرة التمايز الطبقي. لأن الناس عادة لا يدركون بعمق حقيقة الفوارق بين الطبقات، وإن تسنى لهم ذلك بأنهم قد يتميزون لطبقة معينة فيتفاخرون بالانتماء إليها. فضلًا عن أن هذا التصور يميل إلى التعامل مع مفهوم الطبقة Calss والوعي الطبقي Class Consciousness وكأنهما تعبيران متطابقان أو مترادفان. كما أن الطبقة التي يدعي الشخص انتماءه إليها قد لا تكون بالضرورة هي الطبقة التي ينتمي إليها.
- المعايير الذاتية لا تزود الباحث بمادة موضوعية عن حقيقة الأوضاع الطبقية، وقد أشار عالم الاجتماع البريطاني "مارتن" إلى أن رأي الناس في مكانتهم الطبقية لا

ينطبق على وضعهم الحقيقي في المجتمع. فقد ظهر من إحدى الدراسات التي قام بها أن ١٧% من رجال الأعمال يرون أنهم ينتمون للطبقة المتوسطة و ٦٠% منهم يرون أنهم ينتمون للطبقة العاملة. في حين أن صغار رجال الأعمال كانوا يتطلعون إلى عضوية الطبقة العليا(٥٢).

وينقد كول C.Cole هذا التصور بقوله: أي نوع من المعايير نبحث عنه، وهل هذه المعايير شخصية في طبيعتها أم موضوعية؟ والجواب المحتمل أن طبقة الشخص هي تلك التي يفضلها أو يميل إليها حينما يُسأل عن ذلك؛ بيد أن هذه الطريقة ليست بسيطة؛ ذلك أنه إذا سؤل عدد من الأشخاص عن الطبقة التي ينتمون إليها فإن بعضهم قد لا يعرف أي جواب يتعين عليه أن يدلي به. أما إذا قدمت إليهم قائمة بأسماء الطبقات كي يتخيروا منها الطبقة التي ينتمون إليها فإن معظمهم لن يتعذر عليه تحديد الفئة التي يرتبط بها، وربما اختلف الرأي حول وضع هذه القائمة سواء من حيث عدد الطبقات أو من حيث مسمياتها(٥٣).

ثانيًا: المعايير الموضوعية

ثمة معايير ومؤشرات عديدة تعزى إليها ظاهرة التمايز والتدرج الطبقي في المجتمع، ومن أهمها:

١- الثروة والدخل: **فقد ميز جيرو بين ثلاثة أنواع من الحالات:**

أ- من يعيشون على أملاكهم العقارية أو ثرواتهم المنقولة، أي على الأراضي أو رؤوس الأموال دون أن يحاولوا زيادة ثرواتهم عن طريق العمل.

ب- هناك من يجتهدون في استغلال ثرواتهم وزيادة أملاكهم عن طريق عملهم الخاص.

ج- هناك من يعيشون من عملهم دون أن يكون لهم أملاك أو رأس مال.

كما ميز شارل جيد **Gide** من حيث توزيع الثروة بين ثلاث طبقات:

١-العمال الذين يتقاضون أجرًا.

٢-الرأسماليون الذين يحصلون من رأسمالهم على ربح

٣-الملاك الذين يعيشون على دخلهم.

وفيما عدا هذه الفئات لا يوجد إلا المعدمون الذين يعيشون على الصدقات(٥٤).

وقد أوضح شنايدر أن الأفراد يتحدون معًا في طبقة اجتماعية لأن مصالحهم الاقتصادية متشابهة فهم إما ملاك أو لا يملكون شيئًا وقد يتشابهون لأنهم يبيعون ويشترون من السوق أنواعًا متماثلة من المنتجات في ظروف متشابهة، وقد قسم شنايدر الطبقات إلى ثلاث، وهي:

١- الطبقة الوسطى: يتكون أفرادها من المهنيين وأنصاف المهنيين والملاك والمديرين والموظفين والكتبة وما شابه ذلك من العمال والباعة من الرجال والنساء.

٢- طبقة العمال: تضم الحرفيين ورؤساء الأعمال وما شابه ذلك، وعمال الخدمات المنزلية.

٣- طبقة المزارعين (٥٥)

وكذلك أوضح أوفربرج Overberg أن الطبقات الاجتماعية هي تدرجات اجتماعية مبنية على ملكية وسائل الإنتاج، ويرى أن قضية الطبقات الاجتماعية لا يمكن أن تثار إلا في المجتمعات التي توجد فيها ملكية فردية لوسائل الإنتاج، وتوجد دولة أي أداة للسيطرة التي تمارسها طبقة اجتماعية على غيرها من الطبقات(٥٦).

ويرى ماركس أن الطبقات الاجتماعية تنتج بصورة حتمية عن القوة الاقتصادية التي يحركها نظام الإنتاج السائد في المجتمع، وهذا النظام الإنتاجي يقسم أفراد المجتمع إلى طبقتين متعارضتين لكل منهما مصالحها وحاجاتها وهما البرجوازية؛ أي طبقة أرباب العمل الذين يملكون وسائل الإنتاج فضلًا عن القوة والنفوذ الاجتماعي، والبروليتاريا هي الطرف المقابل للبرجوازية أو الرأسمالية التي تشكل طبقة الأجراء التي لا تملك شيئًا من وسائل الإنتاج.

وقد أشار فيبر إلى أهمية عامل الثروة والدخل، فالأشخاص الذين هم من طبقة واحدة تكون فرصتهم في الحياة متشابهة، وتتمثل تلك الفرص في المصالح الاقتصادية المشتركة التي تنشأ عن ملكية السلع، وتتمثل أيضًا في فرص الحصول على الدخل في ظروف سوق العمل القائمة، وبذلك يتم قياس توزيع الأفراد في تسلسل الطبقة عن طريق المعيار الاقتصادي.

ويرى فيبر أن أنواع الثروة التي تشمل العمل والأرض والمعدات والنقود كلها توضح في الوقت نفسه طريقة ظهور القوة، أي أن حيازة الثروة هي وسيلة لاكتساب القوة بفضل الفرص المتاحة للادخار وتجميع رأس المال، فالقوة الاقتصادية تكتشف عن طريق حيازة الثروة(٥٧).

ويرى كارل بوخر Karl bucher أن ما يميز الطبقات هو التفاوت بين فئات الدخل، وبالتالي الثروة التي هي في حوزة كل طبقة من الطبقات، فالثروة تمكن الإنسان من الوصول إلى مراتب أعلى.

وقد وضع مارشال فئات للطبقات على أساس الدخل، وهي: فقير جدًا معدم، فقيـــر، متوسط، أعلى من المتوسط، غني، غني جدًا.

وقد صنف مكيبلي الطبقات حسب الثروة إلى طبقة ثرية وطبقة وسطى عليا، وطبقة وسطى، وأخيرًا طبقة عاملة(٥٨).

وقد ركز لويد وارنر Warner على مصدر الدخل كمحك للقياس الطبقي باعتبار أن مصدر الدخل هو عامل هام في تحديد المكانة، وقد وضع وارنر مصادر الدخل في (الميراث، الكسب، الربح، الأتعاب، الراتب الشهري، ساعات العمل، الإعانة العامة، الإعانة الخاصة) (٥٩).

وقسم المجتمع إلى ست طبقات:

١-الطبقة العاملة: وهي تشمل الذين يقتصر اعتمادهم في كسب عيشهم على عرض عملهم بأجور.

٢-الطبقة العليا: يتمتع أفرادها بمستوى حياة مرتفع ويستمد معظمهم دخلهم من الثروة.

٣-الطبقة الوسطى

٢- المهنة:

المهنة هي إحدى العناصر الهامة في تحديد الوضع الطبقي، فقد أوضح (جيرث) Gerth وميلز Mills أن المهن من أهم المعايير الموضوعية التي تحدد المكانة والطبقة الاجتماعية للفرد، وتظهر الفروق الطبقية بين فرد وأخر وبين جماعة وأخرى.

وكذلك أوضح لويد وارنر Louyd Warner أن الوظيفة أو العمل الذي يؤديه الفرد هو الذي يحدد وضعه الطبقي، وقد اهتم كول بالمعلومات الإحصائية التي تقدم أكبر دليل على التكوين الطبقي في أي مجتمع متقدم تتمثل في تصنيف الأعمال والوظائف، فالوظيفة أو المهنة يحتمل أن تكون أفضل من غيرها في التصنيف الطبقي.

وعرف جان ماك كونيل الطبقة الاجتماعية بأنها عبارة عن جماعة من الأشخاص تمارس مهنة معينة تفرض على أعضائها أساليب معينة تميزهم عن غيرهم من الجماعات الوظيفية في المجتمع.

وقد حصر بيترم سوركين التدرج المهني في نوعين:

١- تدرج بين المهن:

يتحدد الوضع المهني عن طريق أهمية مهنة بعينها من أجل دوام بناء الجماعة واستمرار وجودها ككل، ومدى القدرات والمهارات التي تتوقف عليها كل مهنة، فتزداد فرصة ارتقاء الجماعة المهنية داخل هرم الترتيب الطبقي المهني إذا كانت المهنة تتطلب نوعًا من الذكاء والمهارات(٦٠).

٢- تدرج داخل المهنة الواحدة:

تنقسم أعضاء الجماعات المهنية إلى الرؤساء، وكبار الموظفين، وعمال اليومية، والأجر(٦١).

ويقسم ماكيفر وبيج Maciver & Page المهن إلى:

١-متخصصون في مهن بعينها.

٢-ملاك مشرفون وموظفون

٣-موظفون كتابيون وعمال خدمات

٤-عمال مهرة

٥-عمال نصف مهرة

٦-عمال غير مهرة

ترجع أهمية المهن إلى ثلاثة مصادر:

- الخدمات التي تؤديها
- الربح الذي يحصل عليه من ممارستها
- المشاعر الجمالية التي تولدها في نفوس من يقدرونها.

وعلى هذا الأساس فإن صيت طبقة معينة يتوقف على أهمية ما تؤديه من خدمات، وعلى ما تدر وظائفها من ربح، ثم على ما يحيط بها من بريق ينجم عن ممارسة هذه الوظائف، فقد كانت الزراعة في بعض المدن اليونانية مهنة لها احترام وتقدير، في حين أن الصناعة والتجارة كانت مهن حقيرة.

والمهن المربحة ترفع من مكانة المهنة: مثل مهن رجال الأعمال، أو التجار. وشعور بالإعجاب الذي يتولد في نفوس الناس تجاه الذين يمارسون مهنًا معينة يكون إما

نتيجة لما تتسم به من طابع جمالي أو لما تتطلب من صفات عقلية وخلقية (الجندية، القضاة، الطب...إلخ). وهناك مهن تجد تقدير واحترام مثل مهن (رجال الدين) السلطة الروحية(٦٢).

ويميز شارل جيد بين:

أ- طبقة الرأسماليين: وتضم طائفة من ذوي النشاط الإيجابي أو أصحاب المشروعات التي تدر ربحًا.

ب- الملاك: وهي طائفة السلبيين وهم الملاك الذين يعيشون على دخلهم.

ج- طبقة العمال: وتشمل فئات الأجراء من عمال الزراعة والصناعة والمستخدمين، والموظفين، والخدم، كما تشمل ذوي الأعمال المستقلة كالصناع والفلاحين والمستأجرين وأصحاب المتاجر، وأصحاب المهن الحرة. وهؤلاء جميعًا يكونون ما يطلق عليه عادة اسم الطبقات المتوسطة.

ويوضح جوسبان أن المهنة وحدها لا تكون الطبقة، إذا إن الطبقة سابقة على المهنة، فالإنسان يولد في طبقة معينة على حين يختار مهنته فيما بعد، أضف إلى ذلك أن الطبقة كثيرًا ما تؤثر في اختيار المهنة؛ فهناك مهن يقتصر في ممارستها على التوارث من الأب إلى الابن كالزراعة أو الحرف، والبرجوازي لا يمكن أن يمتهن مهنة النجار والحداد أي أن طبيعة العمل هي التي تحدد الطبقة التي ينتمي إليها الفرد.

ويضيف جوسبان أن الطبقة الواحدة تضم عادة أشخاصًا من مهن مختلفة، فنرى مثلًا أن الأطباء والمحامون ينتمون إلى طبقة أصحاب المهن الحرة، كذلك طبقة العمال تشمل حرفًا مختلفة، فالطبقة أوسع من الحرفة أو المهنة.

ويمكن أن نوجز رأي جوسبان فيما يلي:

١-المهنة لا تشكل وحدها الطبقة حيث إن الطبقة سابقة في وجودها على المهنة؛ فالإنسان يولد في طبقة معينة ثم يختار مهنته فيما بعد.

٢-الطبقة كثيرًا ما تؤثر في اختيار المهنة.

٣-الطبقة الواحدة تضم عادّة أشخاصًا مختلفين من المهن.

٤-الطبقة أوسع من الحرفة أو المهنة(٦٣).

٣- الثقافة والتربية:

لاحظ كارنر Carner أن عدم المساواة في الثروة أقل في أهميته وخطره من عدم المساواة في التربية، ولاحظ رابازا Rabassa أن تمايز الطبقات الاجتماعية يرجع إلى عامل التربية وحده تقريبًا.

كما أوضح فرنار جرينارد Grenard أنه في روسيا القيصرية لم تكن كتلة العامة أو الرعاع تتألف من الفقراء وحدهم ويقول أن كثيرًا من أصحاب الملايين لا يعرفون القراءة والكتابة وهم لا يخرجون عن كونهم فلاحين أغنياء ومرابيهم يعيشون كما يعيش جيرانهم من الفلاحين الحقيقيين، هؤلاء الأغنياء كانوا في نظر المجتمع من العامة إذا أن التمييز لا يرجع إلى الحالة المادية بقدر ما يرجع إلى الثقافة والمظهر، فهناك طبقات مثقفة وطبقات غير مثقفة.

طبقات مثقفة: تضم أناسًا تميزوا بسمو التربية، وأخرى يتجرد أفرادها على الأغلب من عناصر التربية الممتازة. ويعلق أفرادها على الثقافة أهمية كبرى ويتزودون بالأدب

والفنون والفلسفة والعلوم. ويقدرون أسمى درجة قوة العقل والمواهب الممتازة وأرفع أنواع التأدب والرقة في الحديث والمقابلة.

وطبقات غير مثقفة: تهمل الثقافة والتعليم لا تقدر إلا بقدر منفعته العملية وأما طرائق التأدب ولطف المعاملة يحكم عليها بأنها نوع من النفاق أو الحذلقة، ولا يكون نصيبها إلا التهكم بدافع الحسد أو الاحتقار بدافع الغلظة والخشونة(٦٤).

٤- نوع الحياة:

نوع الحياة متصل بالمظهر والثقافة بقدر ما يتصل بالطريقة التي تمارس بها المهنة، وبالوسائل التي يستخدمها الفرد للاستمتاع بثروته؛ فلكل طبقة سلوكها الخاص وطريقتها في الغذاء، وتفضل بعض أنواع الطعام وطريقتها في اللهو وقضاء أوقات الفراغ وفي تنظيم مصروفاتها، كما أن لها عاداتها الجسمية والفكرية، وتتميز بألفاظ معينة وطريقة خاصة في الكلام...الخ.

وتصرفات كل طبقة تحددها أنواع الأعمال المادية التي تقوم بها، والمهن أو الحرفة من ناحية، وكذلك الثروة من ناحية ثانية، كما تحددها الثقافة من ناحية ثالثة. وهذا التشابه في التصرفات و الأذواق الذي تحدده هذه العوامل الثلاثة هو الذي يتيح لأشخاص من مهن متشابهة أو على ثراء متقارب أن يتحدث بعضهم إلى بعض، وأن يتفاهم بعضهم مع بعض، وينصرفون إلى أنواع واحدة من اللهو ويجدون متعة في أشياء معنية، ويتخذون بعضهم بعضًا نموذجًا خصوصًا فيما يتعلق بالأزياء والرحلات وقضاء العطلة واختيار الكتب والملاهي ووسائل تربية الأطفال...الخ(٦٥).

وهناك تأثير متبادل بين محددات الطبقة (الثروة، المهنة، نوع الحياة، التربية والثقافة). هذه العناصر تبدو كما لو كانت مستقلة عن بعضها استقلالًا نسبيًا، فهي لا تتضمن بعضها البعض بالضرورة، ولكن إذا كان من الممكن وجود بعضها دون البعض الآخر أحيانًا فهذا لا ينفي تضافرها في كثير من الحالات.

- فالثروة والمهنة تنزعان إلى تحديد نوع الحياة.
- المهن لها بالضرورة علاقة بالثروة، فمن المهن ما يتقاضى عليها صاحبها أجرًا أو مرتبًا يرتفع أو ينخفض حسب مكانة المهنة، ومنها ما يدر أرباحًا مغرية، والثروة تكون في أغلب الأحوال من حظ رجال الصناعة أو التجارة.
- والثقافة بدورها لها علاقة بالمهنة، فنحن نجدها عند الجامعيين أكثر من المشتغلين بالصناعة. والثقافة لها علاقة بالثروة، فتتيح لصاحبها أن يتمتع بجميع أنواع اللذات سواء أكانت أكثرها أو أحطها درجة. كما تتيح لمن يعرفون كيف يستخدمون وسائل الإعلام بالثقافة العالية واكتساب اللغات المختلفة، والسفر للخارج، كما يتيح المال كذلك تذوق الفنون والآداب وزيارة المتاحف وحضور الحفلات الموسيقية والمسرحية، واقتناء مكتبة، وتكوين علاقات مع ذوي الثقافة الممتازة، أو الذين يشغلون مناصب رفيعة، أو مع الكتّاب ذوي الشهرة أو الفنانين ذوي المواهب(٦٦).

تعدد المعايير أو تعدد الأبعاد (الثروة، المهنة، التعليم، القرابة)

يرى شابين Chapin أن الوضع الاجتماعي للفرد يرتبط بالممتلكات المادية والدخل والتعليم، كما أوضح هولنجشيد Hollingshead دليل الوضع الاجتماعي، ويعتمد هذا الدليل على منطقة الإقامة والمهنة ومستوى التعليم.

كما حدد كوهين Kohen الطبقة الاجتماعية عن طريق المكانة المهنية للوالد والمكانة التعليمية.

كما اهتم ساريولا Sariola بمتوسط دخل الفرد وبدرجة التعليم والمهنة وعدد حجرات المسكن، وعدد الحجرات بالنسبة للأشخاص المقيمين، وبعض مزايا المسكن كالكهرباء والمياه والممتلكات التكنولوجية والعضوية في النقابات والأندية.

واعتمد هتزلر Hetizler على عدة معايير: محل الإقامة، وثروة الأسرة، والدخل، والمهنة، وحالة السكن والتعليم.

وأوضح لازويل Lassuele أنه إذا كان الترتيب الطبقي على أساس الدخل فيمكن تقسيم الجمهور إلى أغنياء وذوي دخل مناسب، وذوي دخل متوسط، وذوي دخل منخفض.

أما إذا كان الأساس المهن، فيرى أن هناك كبار رجال الأعمال، والفنيون، وذوي الياقات البيضاء، والعمال المهرة، والعمال نصف المهرة، وغير المهرة.

أما إذا كان التقسيم على أساس التعليم، فهناك من تعلموا تعليمًا عاليًا، ومن حصلوا على شهادات متوسطة.

وقد اعتمد لويد وارنر معايير معينة لتحديد الطبقة: وهي المهنة، ومقدار الدخل، ومصدر الدخل، ومستوى التعليم، ونوع السكن، ومنطقة السكن[٦٧].

ويمكننا القول أن المعايير الموضوعية ما هي إلا نتائج منطقية لظاهرة التمايز الطبقي أكثر منها مسببات لها:

١-الدخل: معيار الدخل لا يمكن التعويل عليه لأن مصادر الدخل تتراوح بين الريع والربح والأجرة، كما أن مقدار الدخل ذاته يتفاوت أيضًا تبعًا لاختلاف مصدره.

٢-التعليم: يرتبط بتكافؤ الفرص، وحجم الفرص المتاحة، ومقدار ما هو متوفر من إمكانات متكافئة، وموقف الطبقة المسيطرة في المجتمع إزاء غيرها من الطبقات، ورغبتها في المساواة.

٣-المهنة: الطبقة سابقة في وجودها على المهنة وليس العكس، فالطبقة أوسع نطاقًا من المهنة، كما أن ذوي المهن المشتركة لا يشكلون بالضرورة طبقة واحدة[٦٨].

سادسا: إشكالية تعريف الطبقة الوسطى

إذا كان التحليل الطبقي للمجتمع بصفة عامة- يثير العديد من الإشكاليات النظرية والمنهجية على الصعيدين النظري والعملي، فإن مثل تلك الإشكاليات تتضاعف إذا ما كنا بصدد تطبيق هذا التحليل على مجتمعات العالم الثالث بصفه عامة، ذلك لأن مجتمعات العالم الثالث تتسم بدرجة بالغة من التعقيد والتنوع واللاتجانس البنائي بفعل التطور الاجتماعي المشوه في عصور الاستعمار وما بعد الاستعمار والعلاقات الدولية الراهنة، حيث نجد تعايشًا لأغلب الطبقات والفئات الاجتماعية التي شهدتها الحقب التاريخية والتكوينات الاجتماعية المختلفة تتشابك وتتفاعل وتتبادل التأثير والتأثر. وذلك كانعكاس طبيعي لتنوع القطاعات الاقتصادية الإنتاجية وتعددها واختلاف أصولها التاريخية ويتعاظم هذا التعقيد بفعل الفروق القبلية والعشائرية والعائلية والعرقية والدينية وهي عوامل لا تزال فاعلة على الصعيدين الاجتماعي والسياسي في العالم الثالث فتشابك الأصول الاجتماعية للطبقات المختلفة وتداخلها. وعدم وضوح الانتماء الطبقي لجانب كبير من

السكان يجعل من الصعوبة بمكان رسم خريطة طبقية محددة المعالم لمجتمعات العالم الثالث بصفة عامة على الرغم من أنه يمكن ببساطة وبالملاحظة العابرة التمييز بين الأغنياء والفقراء، وذلك نتيجة لتزايد الهوة بين الفقر والغنى أن عمق الهوة بين الفقر والغنى إنما يعكس الفروق الهائلة في توزيع الدخل ولكن هناك قطاع بالغ الأهمية يتسم بدرجة هائلة من التمييع وعدم الوضوح ذلك هو قطاع الفئات أو الشرائح الوسطى فهو قطاع يضم– بفعل تشوه التطور بين الاجتماعي والاقتصادي– فئات متنوعة في أصولها الاجتماعية، وراكدة وغير محدده المعالم؛ مما يجعل من دراسة الطبقة الوسطى أو تحليلها عملية بالغة الصعوبة ومحفوفة بالكثير من المخاطر الطبقية العلمية(٦٩).

- تعريف بيارلاروك: يستخدم بيارلاروك (الطبقات الوسطى) بصيغة الجمع نظرًا لتباين العناصر المكونة لها وتتكون الطبقة الوسطى من زمر اجتماعية متعددة، تربطها خاصية مشتركة واحدة هي التمييز عن الطبقة الحاكمة وعن الطبقة العاملة، فهي تتميز عن الطبقة الحاكمة وذلك بصورة غير واضحة دومًا، لأن قيادة الحياة الاقتصادية والإدارية والفكرية بعيدة عنها ولا يعتبر أفرادها مجرد منفذين، فهم يتمتعون بالمبادرة والمسئولية، إلا أن تحملهم يدمج بصورة شعورية أو لا شعورية في إطار محدد بالطبقة العليا.

وتتميز الطبقات المتوسطة عن الطبقة العاملة بتمتعها بمدخرات مادية أو عقارية أو غير مادية ناتجة عن التربية والعلاقات. وتتيح لهم المدخرات التخلص خاصة من الشعور بفقدان الأمن الذي تتصف به الطبقة العاملة غالبًا.

يوضح بيارلاروك أن المعيار الأساسي للانتماء للطبقة الوسطى هو المهنة الممارسة أننا لا نجد في الطبقة الوسطى عمالًا يدويين ويعود تفوق هذه الطبقات خاصة إلى المكانة الاجتماعية العليا العائدة إلى الأعمال غير اليدوية بالنسبة للعمل اليدوي.

أما العناصر المكونة للطبقات الوسطى متباينة ولذا تستخدم هذه اللفظة بصيغة الجمع الأمر الذي له دلالته. وتتكون من:

– الصناع والتجار الذين يمارسون مهن مستقلة، وتنتمي أيضًا للطبقات المتوسطة جميع عناصر المهن الحرة الذين لا يمكن اعتبارهم جزءًا من الطبقة الحاكمة، وبخاصة العناصر المتواضعة للمهن الطبية والقانونية.

– والتقنيين في الصناعة والتجارة وصغار الموظفين ومتوسطهم.

– صغار ومتوسطي الموظفين والتقنيين وأصحاب الإعمال الخاصة.

– يطبع سلوك الطبقة المتوسطة الرغبة في التأكيد على تفوقها بواسطة الدلائل الخارجية والملبس وعادات المائدة ونمط التربية.

– عناصر الطبقة الوسطى شديدة التعلق بالملكية الخاصة وبالادخار الفردي(٧٠).

- تعريف جورفيتش: يعرفها بصيغة الجمع (الطبقات المتوسطة)

ويرى جورفيتش أنه في داخل كل طبقة تدرجًا في الشرائح وأن الشرائح السفلى لطبقة ما، والشرائح العليا في طبقة أخرى أدنى مرتبة من الطبقة الأولى، يمكن أن تؤدى معًا عمل الوسيط، أو الحائل دون الصدمات أو قد تنتقل بين الطبقتين أن لم تشترك فيهما معًا، وبالإسناد إلى وجود الطبقات المتوسطة من جهة وطبقات المفكرين والتكنوقراط والبيروقراط من جهة أخرى، يمكن التوسع في فكرة أن هذه الطبقات (التي تكون على هذه الاعتبار في وضع متوسط، ومن ثم فهي عادة أدنى من غيرها من حيث درجة بنائها) تصلح لأن تكون حسب قولنا هذا، مستودعًا للشرائح التي يمكن أن تنتقل من طبقة إلى أخرى فتجعل التعارض بينها نسبيًا بدرجة ما.

أمثلة:

– عمال الكتب مثلًا الذين يمثلون الشريحة العليا لطبقة البروليتاريا لا شأن لهم البتة بالطبقة المتوسطة ولا بالطبقة البرجوازية.
– صغار المقاولين ورجال الفكر الذين يحصلون على أجر طيب (كالمحاميين، الأطباء، المدرسين) الذين يكونون الشريحة السفلى من الطبقة البرجوازية، فأنهم يظلون ملتصقين بشده بهذه الطبقة، ولا يبدو عليهم أي ميل للانضمام للطبقة المتوسطة أو بالأولى إلى طبقة العمال.
– أما الطبقة المفترضة، الطبقة التكنوقراطية التي تنتمي بعض شرائحها إلى البورجوازية والبعض الأخر إلى الطبقات المتوسطة– فإنها تبدى ميل ثابت في التنقل بين الطبقات لأن إفرادها يستطيعون خدمة أي نظام وأي طبقة.
– ولا يخفف وجود الطبقات المتوسطة على هذا النحو من تعارض الطبقات فيما بينها.
– ولا يساعد الانتماء إلى الطبقات المتوسطة من التقارب من البروليتاريا أو من البورجوازية.
– وتعبير الطبقات المتوسطة هذا يغطى العديد من الطبقات الافتراضية التي لها أبنية متميزة بعض الشيء، وشرائح أكثر قابلية للحركة، ومن ثم كانت صيغته الجميع المستخدمة في شأنها، ومن ثم أيضًا استحالة التكهن دائمًا باستجابات الطبقة المتوسطة وشرائحها المختلفة للأحداث الواقعية، وقد تجعلها هذه الأحداث مستعصية على نفاذ المجتمع الإجمالي فيها بدرجة لا تقل في ذلك عن سائر الطبقات[٧١].

- تعريف رايت ميلز: ويستخدم رايت ميلز Mills مصطلح ذوى الياقات البيضاء White Collar مقابل عبارة ذوى الياقات الزرقاء Blue Color Workers والتي تشير إلى العاملين في مهن غير يدوية في مقابل اليدويين أو العمال بصفة عامة.

وعندما يستخدم مصطلح الياقة البيضاء بدقة، فإنه يشير إلى المراتب الدنيا من الطبقة الوسطى ومع ذلك فقد يستخدم المصطلح للإشارة إلى الطبقة الوسطى يوجه عام وفي دراسة ميلز عن الطبقة الوسطى الأمريكية نجده يضمن الياقة البيضاء كل الذين لا يملكون مشروعات، بحيث أصبح المصطلح يشير أيضًا إلى الإداريين وأصحاب المهن الفنية العليا فضلًا عن العاملين في مهن البيع[٧٢].

- تعريف عدد من العلماء السوفيت: المقصود بالفئات المتوسطة هي الفئات التي لم تصبح بروليتاريا بعد والعناصر نصف البروليتارية والحرفيون وصغار التجار وأرباب العمل، أي البرجوازية الصغيرة القاطنة في المدينة وكذلك الفئات الفقيرة منها، وفي عداد الفئات المتوسطة يدرج الموظفون وأصحاب المهن الحرة والطلبة والضباط.

ومفهوم الفئات المتوسطة هي الفئات التي تشغل مركزًا وسطاً بين الطبقتين الرئيسيتين للمجتمع الصناعي البروليتاريا والبرجوازية.

وفي سياق التطور الرأسمالي يتلاشى الجزء الأكبر من هذه الفئات ينضم جزء منها إلى صفوف البروليتاريا المتنامية، ويردف جزء أخر (وهو الأقل) إلى صفوف البرجوازية غير أن البرجوازية الصغيرة تظل باقية في المجتمع الرأسمالي وتستمر في حالة متميزة من التوازن المرن، نظرًا لأن الرأسمالية وأن كانت تهدمها إلا أن تخلقها دومًا من جديد.

أن البرجوازية الصغيرة هي طبقة متوسطة بمعنى مزدوج لأنها تحتل مركزًا وسطًا بين البرجوازية والبروليتاريا وكذلك لأنها تحتل مركزًا ثابتًا في التركيب الهيكلي للاقتصاد.

لقد درج علم الاجتماع البرجوازي على تصنيف بجمع بموجبة البرجوازية المتوسطة والصغيرة والموظفين والمثقفين في فئة واحدة يسميها (الطبقة المتوسطة) ولكن هذا التصنيف غير مقبول بالنسبة للماركسيين لأنه يراد من مصطلح (الطبقة المتوسطة) أخفاء الفارق المبدئي بين الطبقة المستغلة البرجوازية الصغيرة التي هي طبقة مستَغلة ومستِغلة في آن واحد، وكذلك إخفاء الفارق بين الأشخاص الذين يحصلون على دخولهم بوصفهم أرباب عمل والأشخاص الذين لا يملكون وسائل إنتاج وإنما يعملون لقاء أجرا ويمتهنون مهنًا حرة(٧٣).

- تعريف حليم بركات للطبقة الوسطى: يرى حليم بركات أن البرجوازية الصغيرة أو الطبقة الوسطى تضم الشرائح من أصحاب الملكيات والثروة المتوسطة وأصحاب المهن والموظفين البيروقراطيين وتتألف من فلاحين وتجار وحرفيين مهره وضباط وطلاب وأساتذة وموظفين في الدولة أو الشركات الخاصة.

ويشغلون موقعًا وسطًا في البنية الطبقية فلا يعتمدون على استئجار العمال والفلاحين كالبرجوازية الكبرى ولم يفقدوا وسائل العمل كما حصل بالنسبة للعمال والفلاحين والكادحين وهذه الأسر لا تنتمي إلى الطبقة البرجوازية التقليدية الكبرى ولا إلى طبقة الفلاحين والعمال بل هي بين بين يتجاذبها النقيضين فيكون بعضها أقرب إلى الطبقة العليا وبعضها أقرب إلى الطبقة الدنيا.

وتتألف الطبقة البرجوازية الصغيرة أو الطبقة الوسطى من شريحتين:

١- برجوازية صغيرة قديمة.

٢- برجوازية صغيرة حديثة.

١- برجوازية صغيرة قديمة: تتألف من أصحاب الملكيات والتجارات المتوسطة والصغيرة والصناعات والمهن الحرة والمهارات البسيطة والوسطاء أو الوكلاء من الإقطاعيين والفلاحين أو بين الرأسماليين والعمال، وقد كانت هذه الطبقة من الأقليات في الأغلب.

وتشمل البرجوازية الصغيرة القديمة المثقفين التقليدين من علماء وقضاه ومعلمين والحرفيين وأصحاب المهن الشعبية، وصغار رجال الأعمال والتجار وأصحاب الدكاكين وموظفي الدولة وضباط الجيش وغيرهم.

٢- البرجوازية الصغيرة الحديثة: وتشمل الانتجلنسيا والمثقفين والتقنين وخريجي الجامعات والمهنيين من أطباء ومحامين ومهندسين وموظفين في القطاعات العامة والخاصة الذين يتقاضون رواتبهم لقاء عملهم والموظفين الذين يتقاضون رواتب محددة في الدولة والشركات التجارية والصناعية والمالية وضباط الجيش وأصحاب المشروعات الفردية الصغيرة، والموسرين الجدد ورجال الأعمال الحرة وقد انبثقت هذه الطبقة الجديدة نتيجة لتطور التعليم، ونشوء الشركات وإدارات الأعمال وتوسيع الأجهزة الإدارية للدولة الجديدة والهجرة(٧٤).

وفي هذا التعريف نجد خلط بين البرجوازية الصغيرة وبين الفئات المتوسطة، ويشير إسماعيل صبري عبد الله إلى أن البرجوازية الصغيرة في التعريف الماركسي الدقيق تضم، من يعملون بأيديهم ويملكون في نفس الوقت أهم وسائل الإنتاج اللازمة لهم. وهذا التعريف يحظر بشكل واضح الحرفيين والفلاحين الذين يزرعون بأيديهم ما يملكون من أراضي، ومن ثم يكون الخلط توسيع دلاله تعبير البرجوازية الصغيرة ليشمل الفئات الوسطى، فتلك الفئات تشمل خليطًا من الشرائح العليا يقربها بصفة عامة من البرجوازية

فكرًا أن لم يكن مصلحة، ولكن قدرات البرجوازية على التنمية لا تفسح لها المجال واسعًا لتدخل في صفوفها وتصبح جزءًا منها.

ولمزيد من الفرز الموضوعي للوعاء الذي يضم عناصر البرجوازية الصغيرة يمكن القول أن عناصر البرجوازية الصغيرة تتألف من شرائح غير متجانسة من حيث أوضاعها ومواقعها في عمليات الإنتاج والتداول السلعي والخدمي فهي تضم كل الشرائح التي تملك رأسمالًا صغيرًا أو قطعة صغيرة من الأرض أو تخصصًا فنيًا أو مستوى ثقافي يسمح لها بأن تعيش معتمدة على قوة عملها وعلى ما تمتلكه من أدوات إنتاج وقدرات فهي في غير حاجة إلى بيع قوة عملها أو إلى شراء قوة عمل الغير في اغلب الأحوال.

- تعريف حنا بطاطو: وحول طبيعة الوعاء الذي يضم الفئات المتوسطة يقدم حنا بطاطو التعريف التالي (يقصد بالفئات المتوسطة تلك الفئات ذات الطبيعة المركبة(أو المزدوجة) والتي تتعدد وظائفها، ولكن يجمع بينها احتلالها لموقع أو مكان وسط بين هؤلاء الذين لا يملكون وبين كبار الملاك، وهذه الفئات تضم ضمن ما تضم من عناصر وفئات (ضباط الجيش، موظفو جهاز الدولة، أرباب المهن الحرة التجار ويلاحظ أن هذا التعريف ينهض على معيارين أساسين:

– معيار الملكية المتوسطة بالنسبة (للذين يملكون).

– معيار الدخل المتوسط بالنسبة للذين يعتمدون على الأجر والمرتب باعتباره المصدر الرئيس للدخل(٧٥).

ولكن يعاب على هذه التعريف انه يعطي تحديدًا فضفاضًا وواسعًا (للفئات المتوسطة) وبالتالي فهو يعانى من ذات الخلط ومن التداخل بين (الفئات المتوسطة) وبين فئات وعناصر تعتبر تقليديًا ضمن عناصر البرجوازية الصغيرة.

وتتضح أهمية مثل تلك التفرقة إذا ما أعملنا بعض المعايير والمقاييس الخاصة بالحجم أو الموقع النسبي (المراتب) لضباط الجيش وموظفي جهاز الدولة وأرباب المهن الحرة والتجار وملاك الأراضي، فكبار موظفي الدولة ورجال القوات المسلحة والشرائح الوسيطة من أرباب المهن الحرة والتجار وملاك الأرض تنطبق عليهم وصف وتعبير (فئات متوسطة) بينما البعض الآخر من الفئات التي تقع عند المراتب الدنيا فهي أقرب إلى صفوف البرجوازية الصغيرة، بل والفئات الكادحة والمسحوقة (مثل صغار موظفي الدولة وصغار التجار وأرباب المهن الحرة وصغار ملاك الأراضي).

- تعريف محمود عبد الفضيل: تعتبر الطبقة الوسطى هو تعبير فضفاض، لأن الطبقة المتوسطة ليست طبقة متجانسة بل متعددة الشرائح والمراتب، ويمكننا على الأقل التفرقة بين ثلاث شرائح أساسية في الحضر.

١- الشريحة العليا من الطبقة الوسطى: وتضم بعض جماعات المكانة مثل كبار الضباط والقضاة وأساتذة الجامعات في كليات الهندسة والطب والحقوق والمديرين في شركات القطاع العام، والقطاع الخاص والقطاع المصرفي، وأرباب المهن الحرة

٢- الشريحة الوسطى من الطبقة الوسطى: وهي عادة ما يطلق عليها (الطبقة الوسطى الجديدة) وهي تضم المهنيين والأخصائيين وكبار الإداريين في الجهاز الحكومي، وفي شركات القطاع الخاص والعام وهي تعتبر الوعاء الحقيقي للطبقة الوسطى بالمعنى الضيق للكلمة

٣- الشريحة الدنيا من الطبقة الوسطى: وهي تضم ما يسمى بالطبقة الوسطى التقليدية (أو البورجوازية الصغيرة) في التعريفات الماركسية، وتضم الموظفين والكتبة والحرفيين وأصحاب المحال التجارية والمحلات الصغيرة(٧٦)

وتتألف الطبقة الوسطى من شريحتين رئيسيتين هما:

١- البرجوازية الصغيرة القديمة: وتشمل أصحاب الملكيات والتجارة المتوسطة والصغيرة وأصحاب الصناعات وأرباب المهن الحرة والمهارات البسيطة، فضلا عن الوكلاء أو الوسطاء من الإقطاعيين والفلاحين أو بين الرأسماليين والعمال والمثقفين من علماء وقضاه ومعلمين، والحرفيين أصحاب المهن الشعبية وصغار رجال الأعمال والتجار وأصحاب الدكاكين وموظفي الدولة وضباط الجيش.

٢- البرجوازية الصغيرة الجديدة: وتتكون من الانبتلجنسيا والمثقفين والتقنيين التكنوقراط وخريجي الجامعات والمهنيين من أطباء ومهندسين ومحاميين وأصحاب الرواتب المحدودة من موظفي الدولة والشركات الصناعية والتجارية والمالية فضلا عن ضباط الجيش وأصحاب المشروعات الصغيرة ورجال الأعمال الحرة(٧٧).

وقد طرح كل من مانفرد هالبرن Manfred Halpern وجيمس بيل Games Bill مقولة (الطبقة الوسطى الجديدة) لكي تقتصر على الفئات التكنوقراطية والمهنية والبيروقراطية المدنية والعسكرية العليا والتي أصبحت في نظرهم محور السلطة الاقتصادية والسياسية أو رمز الجاه الاجتماعي والإداري الجديد وهم يعرفون هذه الطبقة الوسطى الجديدة التي تتكون من الإجراء Salaried Class والذين لا يملكون بالضرورة أصولا رأسمالية ولا أسهما ولا سندات- بأنها طبقة تهتم أساسا بالأفكار التحديثية وبالممارسات الإصلاحية والتطويرية التي تهدف إلى تغيير الأنماط والعلاقات الإنتاجية والنماذج السلوكية السائدة إلى أنماط ونماذج أكثر إنتاجية وحداثة وديناميكية.

ويوضح عبد الفضيل أن الطبقة الوسطى تستمد قوتها وتميزها من التحكم في مراكز القرارات الاقتصادية وقد حدث خلاف فقهي ومنهجي حول المقابلة بين(علاقات الملكية التقليدية) وعلاقات الاستحواذ الفعلي لوسائل الإنتاج وللفائض الاقتصادي.

فحينما تكون الفئات الجديدة التي تسيطر على مقاليد الأمور وتوجيه دفة الحياة الاقتصادية ليست مالكة لوسائل الإنتاج وغير ذلك من الأصول الرأسمالية فان المعيار الحاسم هنا هو ليس (حقوق الملكية الاسمية) بل علاقات الاستحواذ والسيطرة الفعلية على مراكز الإنتاج وعمليات الإنتاج الأولية أي تلك العلاقات التي يسيطر بواسطتها هؤلاء القابعون على القمم المسيطرة على القرارات الاقتصادية وأنماط التحكم في الفائض الاقتصادي وإعادة توزيعه أو تدويره في المجتمع.

وهكذا فإن تلك الفئات تستمد كل قوتها وتميزها من التحكم في مراكز القرارات الاقتصادية والسياسية. إذ أنها لا تستمد نفوذها من خلال علاقات السوق ومن حقوق الملكية التقليدية. بل من خلال مواقعها المسيطرة في قمم البناء البيروقراطي- التكنوقراطي للدولة. فهي أذن فئات لم تنم في أحضان السوق. بل نضجت وتخمرت في المكاتب والثكنات العسكرية.

- تعريف رمزي زكي:

مصطلح الطبقة الوسطى مصطلح هلامي وفضفاض، حيث يفتقد إلى الدقة العلمية، إذا ما استندنا على صرامة المفهوم العلمي لمصطلح "الطبقة". فالطبقة هي مجموعة كبيرة

من الناس التي تتجانس فيما بينها في مرحلة تاريخية من تطور الإنتاج الاجتماعي- من حيث موقعها من عملية ومن ملكية وسائل الإنتاج وبالتالي من حيث أسلوب تحصيلها للدخل وبكمية هذا الدخل.

أما مصطلح الطبقة الوسطى فهو يضم في الواقع كتلة واسعة من الفئات الاجتماعية التي تتباين في ما بينها تبايناً شديداً من حيث موقعها من عملية الإنتاج ومن ملكية وسائل الإنتاج، وتتباين، بالتالي، في حجم ما تحصل عليه من دخل. وإذا كان من المفترض، أن الطبقة، أذا تبلورت وجوداً وتمايزاً، تتسم غالباً بوحدة الوعي الطبقي بين أفرادها وتجانسهم، وبالتالي في المواقف الاجتماعية والسياسية، إلا إن هذا الانسجام غير موجود في حالة الطبقة الوسطى، حيث غالباً ما يسود بين صفوف هذه "الطبقة" مختلف ألوان الفكر الاجتماعي والسياسي. وبهذا، هناك من يرى، أنه من الأفضل أن نتحدث عن "طبقات وسطى" وليس طبقة واحدة".

ويمكن تعريف الطبقة الوسطى على أنها مختلف الشرائح Strata التي تعيش بشكل أساسي على المرتبات المكتسبة في الحكومة والقطاع العام وفي قطاع الخدمات والمهن الحرة الخاصة.

بمعنى أنها تضم أيضًا من يعملون لحساب أنفسهم حقًا، أن هناك بعضا من شرائح هذه الطبقة قد يمتلك بعض وسائل الإنتاج (مثل العقارات أو الأراضي الزراعية، أو أسهم بعض الشركات) وربما يوجد أيضا من يستغل عمل الآخرين، بيد أن أهم ما يميز هذه الطبقة هو أن دخل أفرادها الأساسي ناجم عن العمل الذي يغلب عليه الطابع الذهني والتقني، (ولهذا يطلق على أفرادها في بعض الأحيان: ذوي الياقات البيضاء).

والطبقة الوسطى، بهذا المعنى، هي في الحقيقة، خليط واسع، متعدد وغير متجانس، من الأفراد والجماعات. ولهذا فإنه عند معالجة مشكلات هذه (الطبقة) أو تحليل مواقفها واتجاهاتها إزاء قضية يميل الباحثون إلى تقسيم هذه الطبقة إلى ثلاث شرائح، تضم كل شريحة فئات متجانسة بقدر الإمكان وهذه الشرائح الثلاث هي:الشريحة العليا، والشريحة المتوسطة، والشريحة الدنيا(٧٨).

١- أما عن الشريحة العليا من (الطبقة) الوسطى: ويمثل أفرادها النسبة الأقل في كتله هذه الطبقة فتضم العلماء والباحثين وأساتذة الجامعات والمعاهد العليا والمديرين وأصحاب المهن المتميزة كالأطباء والمهندسين والقضاة والمحامين والفنانين وكبار ضباط القوات المسلحة والبوليس والعاملين في قطاع المعلومات. وأعضاء هذه الشريحة يحصلون عاده على دخول مرتفعه وذات طابع متغير، ويتميز نمطهم الاستهلاكي بالتنوع والغنى واشتماله على قدر كبير من رموز الاستهلاك الترفي بسبب الفائض الكبير الذي تنطوي عليه دخولهم.

وغالبًا ما يوجد بين أعضاء هذه الشريحة من يملكون، أو يشتركون في ملكية وسائل الإنتاج الزراعي والصناعي وتوجد لديهم ثروات مادية وماليه متنوعة. من هنا فإن دخول هذه الشريحة لا تبع من المرتبات فحسب التي يتقاضونها من أعمالهم المهنية، وإنما قد تشتمل أيضًا على إيجارات وفوائد وأرباح. وغالبا ما تفرز هذه الشريحة الكثير من الكتاب والفنانين وقاده الرأي والزعماء السياسيين. كما أن أفراد هذه الشريحة أكثر قربا للسلطة ولصناع القرار الاقتصادي والسياسي. ويحتلون مواقع هامة في أجهزة الدولة.

٢-الشريحة المتوسطة من (الطبقة) الوسطى: تضم من حيث الحجم عددا كبيرا من الأفراد بالمقارنة مع الشريحة العليا ويعمل أفرادها بمرئيات ثابتة أو شبه ثابتة، ويشغلون الوظائف الإدارية والفنية والإشرافية في الوزارات والأجهزة والمصالح الحكومية وإدارات الحكم المحلي، مثال ذلك: المدرسين والموظفين في شركات القطاع العام والمشتغلين في البنوك وشركات التامين والمؤسسات التجارية ومن يعملون بالخدمات الشخصية

وأفراد هذه الشريحة يمكن تصنيفهم على أنهم من ذوي الدخل المتوسط Middle Income Group ويغلب على مستوى تأهيلهم أنهم من خريجي الجامعات أو المعاهد المتوسطة. ويعيش هؤلاء في الظروف العادية في حالة (مستورة).

٣-الشريحة الدنيا من (الطبقة) الوسطى: تضم بين صفوفها عددًا كبيرًا من صغار الموظفين الذين يعملون في الوظائف الكتابية والبيروقراطية، كما تضم عددًا من المشتغلين لحساب أنفسهم في قطاعات الخدمات والمشروعات الصغيرة كالموظفين في مكاتب الصحة والمستشفيات والدوائر الحكومية، ومن يعملون في مجال البيع والتوزيع وأقسام الحسابات والأرشيف بالقطاع الأهلي، ومحصلي الضرائب والرسوم.. الخ وأفراد هذه الشريحة على قسط محدود من التأهيل المهني والتعليمي. وهم يمثلون أغلبية(الطبقة الوسطى) وقاعدتها العريضة. ويعتبرن من ذوي الدخول الثابتة والمحدودة. ولهذا يتسم نمط توزيع دخلهم بغلبة نسبة ما يذهب منه إلى الاستهلاك الضروري، حيث أن معدلات ادخارها ضئيلة جدا، أو تكاد تكون معدومة وكثير من أفراد هذه الشريحة اقرب إلى حالة الطبقة العاملة.

على أن هذا التقسيم الشرائحي للطبقة الوسطى لا يظهر عادة في شكله الخاص الذي تكون فيه الفواصل واضحة وحادة بين هذه الشرائح فعاده ما يوجد تداخل وحركة بين هذه الشريحة وتلك، وبخاصة بين الشريحة الأولى والثانية، وبين الشريحة الثانية والثالثة لكن الفواصل قد تكون حادة وواضحة فيما بين الشريحة الأولى والثالثة وبالذات فيما يتعلق بمستوى الدخل وأنماط الاستهلاك والادخار، والتأهيل المهني والعملي بل وأيضا فيما يخص الوعي الاجتماعي .

- تعريف محمود عودة: الطبقة الوسطى تضم فئات متنوعة في ارتباطاتها الاقتصادية وانتماءاتها الاجتماعية وأصولها التاريخية إذ تضم تشكيلة متنوعة من متوسطي الفلاحين والحرفيين من أصحاب الورش ومتوسطي التجار والجانب الأعظم من موظفي الدولة مدنيين وعسكريين (فيما عدا الصفوة البيروقراطية والسياسية والعسكرية صاحبة النفوذ الأعظم إضافة إلى أصحاب المهن الفنية الوسطى والعليا ممن لا يرتبطون بوظائف حكومية والموظفين وغيرهم شريطة عدم تغيير مهنتهم أو تحويلها إلى مشروعات استثمارية فأصحاب المكاتب الاستشارية الهندسية أو القانونية الكبرى وأصحاب المستشفيات والمشروعات العلاجية الضخمة يخرجون بالضرورة من هذه الطبقة التي تعلوها.

إن هذا التنوع في تكوين الطبقة الوسطى لا يطبعها بعدم التجانس فقط وإنما يرتب ديناميات داخلية من حيث المستوى الاقتصادي والاجتماعي والثقافي ودرجات الهيبة والمكانة الاجتماعية والاحترام ومن ثم فهو يرتب تباينات واختلافات في الخصائص والأبعاد الاجتماعية والسيكولوجية.

ويمكن تمييز الطبقة الوسطى إلى ثلاث مستويات وسطى عليا، وسطى وسطى، وسطى دنيا ويوضح عوده أن معيار التباين الداخلي في الطبقة الوسطى يستند إلى التفاوت الداخلي في (الملكية، الدخل، التعليم، المكانة، الهيبة، فرص الحياة). ومن ثم فإن الشرائح العليا من الطبقة الوسطى هي قاب قوسين أو أدنى من الطبقة العليا، والشرائح الدنيا من الطبقة الوسطى هي قاب قوسين أو ادني من الطبقة الدنيا. وتظل الشرائح الوسطى أكثر استقرارًا في أوضاعها.

وليس ثمة شك في أن وضع الطبقة الوسطى بصفة عامة وتباياناتها الداخلية بصفة خاصة تنعكس على مجمل طابعها الاجتماعي والسيكولوجي حيث تشترك الشرائح الثلاث المكونة لهذه الطبقة في بعض الأبعاد بحكم موقعها على السلم الاجتماعي لكنها تختلف أيضا في أبعاد أخرى بحكم تبايناتها الداخلية(٧٩).

- تعريف أحمد زايد: يمكن أن نعرف الطبقة الوسطى بطريقتين:

- الأولى: المديرون والتكنوقراط (من أصحاب المهن المتخصصة) الذين يديرون الإنتاج والخدمات وأجهزة الإعلام والدفاع والأمن، ومتوسطو التجار والصناع وملاك الأراضي الزراعية ممن يحتلون مواقع وسطى بين الطبقة العليا والطبقة الدنيا بحكم ملكيتهم للثروة (النقدية أو العقارية) أو شغلهم للمهن العليا في الإدارة بحكم التعليم– وهذا تعريف واسع النطاق يوسع من مفهوم الطبقة الوسطى تشمل قطاعات من التجار والفلاحين– وللطبقة الوسطى بهذا المعنى ثلاثة أجنحة

أ) **الجناح المهني:** أصحاب المهن الفنية المتخصصة من الأطباء والمحامين والقضاء وأساتذة الجامعات والمدرسين والمحاسبين والمثقفين والضباط...الخ

ب)**الجناح التجاري والصناعي:** ممن يعملون بالنشاط التجاري والصناعي المتوسط(المصانع التي بها اقل من عشرة أفراد مثلًا).

ج) **الجناح الزراعي:** من أصحاب الملكيات الزراعية التي تزيد عن(٥) أفدنة مثلا

- الثانية: التعريف الضيق الذي يقصر الطبقة الوسطى على أصحاب المهن المتخصصة ممن يشغلون أوضاع إدارية وتكنوقراطية متميزة بحكم حصولهم على شهادات جامعية. ويبرر هذا التعريف بأن أولئك هم طليعة الطبقة الوسطى وهم الأكثر قدرة على العمل السياسي والمهني وهم الذين أداروا حركة المجتمع منذ ثورة ١٩٥٢م(٨٠).

- تعريف عبد الباسط عبد المعطي: جماعات تحتل مواقع مختلطة داخل تنظيمات العمل نتيجة لدخولها في علاقات إنتاجية متنوعة ومختلطة، متناقضة وغير متناقضة، مما يترتب عليها قيامها بأدوار مختلطة مركبه، فبعض جماعاتها خاضعة لسيطرة رأس المال النقدي أو العيني أو كليهما معا وهي تسيطر في الوقت نفسه بمقادير متفاوتة على تنظيم العمل المأجور وتفيد من فائض قيمته– في حين يحوز بعض من هذه الجماعات رأسمالا نقديا وعينيا أو خبرات علميه أو فنيه، ومهارات محدودة ولا يستخدم عملا بأجور أو يستخدم عددا منه لا يسمح بالتراكم الرأسمالي.

فهي مواقع طبقيه هجينة في ملامحها ووجودها ووعيها وانتماءاتها السياسية ومخالفتها وصراعاتها. فهي تشارك أو تتوب عن الرأسماليين في الهيمنة على العمل المأجور وفي بعض الخصائص والأعمال حيث تعمل هي بالأجر ولهذا فبعض جماعاتها مرشحه للحراك إلى المواقع الرأسمالية وبعضها الأخر نتيجة لتفاعل آليات الاستغلال والإفقار معرضه للحراك الهابط في المواقع العمالية(٨١).

وتتألف المواقع الوسطى إجرائيًا من قسمين:

القسم الأول: يتكون ممن يعملون لدى الغير (حكومة أو قطاع أعمال أو قطاع خاص) ويطلق عليهم اسم الموظفين تجاوزًا ويشغلون موقعًا يتيح لهم حيازة قوه فنية أو إدارية أو تنفيذية...الخ تجعلهم يهيمنون نسبيًا على من يخضعون لهم بحكم موقعهم من العلاقات الاجتماعية والتنظيمية للإنتاج ومن أمثلة هذا القسم

- المديرون، الإداريون، الفنيون، المحاسبون، وكلاء الوزارة
- أساتذة الجامعات، الإعلاميون المتخصصون، رجال القضاء، ضباط الجيش والشرطة

القسم الثاني: الموقع الذي تشغله البرجوازية الصغيرة التي توزع رأسمالا نقديا أو عينيا أو فنيا أو مهنيا، وتعمل لحسابها، ولا تستخدم عملًا مأجورًا إلا في حدود ضيقة سواء في الزراعة والتجارة والخدمات الفنية والتسويقية والمهنية والمعلوماتية..الخ

وهي تنقسم إلى جناحين: رئيسين تقليدي وحديث.

أ- البرجوازية الصغيرة التقليدية، وتشمل الأقسام والأجنحة الآتية:

- صغار المزارعين
- أصحاب المشروعات الصغيرة
- الحرفيون الذين يعملون بأنفسهم
- صغار تجار التجزئة الذين يعملون لحسابهم

ب- البرجوازية الصغيرة الحديثة:

المشتغلين بمهنة (الطب- الهندسة- المحاماة..الخ) وهو يتميز بأنه لا يقدم سلعا مادية وإنما خدمات معرفية وفنية. ويمتلك المنتمون إلى هذه المواقع وسائل إنتاجهم وهي في الغالب غير مادية وإنما رمزية أو ذهنية مكتسبة عن طريق التعليم والتدريب والمهارة.

وهم غالبًا المهيمنون على قرارات عملهم، ويقومون بتسويق نتاج عملهم المركب يقدمون خدماتهم للمستهلك مباشرة دون وسيط بينهما، أو صاحب عمل يحصل على فائض القيمة، ومن ثم فهم لا يتعرضون للاستغلال المباشر بقدر ما يكون بإمكانهم الاستغلال تجاه من يعملون معهم على نحو مؤقت أو دائم، وهم غالبا يعملون ضمن نمط الإنتاج الرأسمالي، ويخضعون لآلياته. وهم أكثر قدرة على تفهم طبيعة النظام والتكيف مع آلياته من منظور مصالحهم المحققة(٨٢).

ويعرف عبد الباسط عبد المعطي الطبقة الوسطى تعريفا إجرائيا على النحو التالي:

- مجموعات واسعة نسبيًا من البشر تحتل موقعا يميزها عن غيرها من الطبقات يتحدد ذلك التمييز بما تحوزه من معرفه وخبره، اكتسبتها بالتعليم وخبرة العمل، وهي تشتغل غالبا بعمل مركب يمتزج فيه العمل الذهني أو العقلي بالقدرات الأخرى.
- تحوز قوة Power ونفوذًا في تنظيمات العمل الحكومي أو الخاص أو فى منظمات المجتمع المدني المحلية أو في هيئات دولية.
- رمانه الميزان في المجتمع إذا اعتراها أي خلل كمي أو نوعي فانه ينعكس مباشرة على مجمل الأداء المجتمعي.
- تحوز مشروعات محدودة نسبيًا في رأسمالها، أو في عدد من يعمل لديها، لا تفضي بالضرورة إلى تراكم رأسمالي كما هو الحال لدى البرجوازية الصغيرة التقليدية (أصحاب الحرف وتجارة التجزئة) أو الحديثة (كالأطباء والمهندسين والمحاسبين وأصحاب المكاتب الفنية والاستثمارية ومن على غرارهم)

- تكتسب قوتها ونفوذها من:

أ) خبرتها الزمنية في التنظيم المحدد للعمل وهو ما يعبر عنه بالأقدمية في العمل.

ب) ما تتيحه لها قواعد التنظيم الذي تعمل به من حقوق وواجبات، تجعل لها نفوذا ومقدره في اتخاذ القرار والهيمنة النسبية على العمال.

- تتجسد قوتها ويتجلى نفوذها في صناعه القرارات واتخاذها وإخضاع وضبط ومساءلة من هم دونها (المديرون- رجال النيابة- رجال الشرطة ومن في حكمهم)
- يتمتع أعضاء الطبقة الوسطى في المؤسسات الحكومية بنفوذ رمزي فهو يكاد يتمثل سلطة الدولة ويتوحد معها. وكلما ارتفع في السلم الحكومي أضحى أكثر نفوذا وأقل مساءلة وبالتالي أمكن له توظيف موقعه لتحقيق مصالحه ومآربه.

تصنف جماعات الطبقة الوسطى

أفقيًا: حسب قطاعات الإنتاج والخدمات التي تعمل بها (صناعة- زراعة- تجاره- أمن..).

رأسيًا: وفقا لحيز السلطة والنفوذ ما تملك (عضو مجلس الشعب- قاضي- وكيل وزاره- مدير إداري- أستاذ جامعي..) (٨٣)

تتوزع الطبقة الوسطى على مدى اتساع بنية المجتمع في الريف والحضر وفي تنظيمات الإنتاج والخدمات وفي هيئات إقليمية ودولية أو شركات متعددة الجنسية.

تحتل موقعًا متباينًا يحفل بالتناقضات من الطبقتين الرأسمالية والعاملة:

- فهي اقرب للطبقة الرأسمالية: من حيث أنها تستغل الطبقة العاملة وتوجه فائض قيمة عملها لصالح رأس المال ومن ثم اقترابها ولو جزئيا من مصالح الطبقة الرأسمالية
- وهي تقترب من الطبقة العاملة: من ناحية أنها تعمل بأجر أيا كان حجمه وتنوعه لدى الطبقة الرأسمالية
- لا يخلو وعيها الطبقي من ازدواج يصل إلى حد الالتباس والتناقض.

يتأسس على ما سبق تباين مواقعها Location وهو ما جعل بعض الدارسين يراها طبقة بينية هجينة بين الطبقتين الأخريين.

وعليه فهي تلف بين جيناتها تيارات وتوجهات أيديولوجية وسياسية تكاد تشكل متصلا كاملا ما بين يمين سلفي متطرف ويسار سلفي متطرف أيضًا.

- هي المنوط بها التخطيط والتنفيذ وتوجيه الأداء والانجاز والمراقبة.
- هي التي تعد رأس المال البشري في كافة المجالات صحة وتعليمًا.
- هي التي تسهم على نحو مباشر في تشكيل الوعي المجتمعي أيا كان مضمون هذا الوعي زائفًا أو حقيقيًا، جزئيًا أو كليًا.
- هي المنفذ والمفعل لآليات حراسه الحقوق وضمان ممارستها(٨٤).

سابعا: معيار تحديد الطبقة الوسطى

ليس ثمة اتفاق على الحد الأعلى والحد الأدنى للملكية المتوسطة أو الدخل المتوسط؛ حيث تتباين هذه الحدود -سواء في الريف أو في الحضر- من باحث إلى آخر. (من الجدير بالذكر أن هذه النسب التي سنوردها ترجع إلى عام ١٩٨٠)

- يرى محمد الجوهري: أن متوسطي الملاك تضم من يحوزون من ١٠ إلى ٥٠فدان.

- ويقسم فتحي عبد الفتاح: متوسطي الملاك إلى متوسطي الملاك الغائبين من (٥ إلى ٥٠ فدان) ومتوسطي الملاك العاملين بالأراضي من (٥ إلى ٢٠) فدان.
- ويرى محمود عودة: أن الطبقة الوسطى تضم من يملكون من (٥ إلى ٥٠) فدان، ولا تختلف الصورة كثيرًا عند تحديد معايير الملكية المتوسطة داخل الحضر فليس ثمة تحديد إجرائي لطبيعة المشروع المتوسط الذي يجعل مالكه ينتمي للطبقة الوسطى.
- باستثناء محاولة محمد الجوهري: الذي يعتمد معيار العمالة المستخدمة داخل المشروع؛ حيث يرى أن المشروعات التي تضم أكثر من خمس عمال تعد مشروعات متوسطة، وأن من يملكون مشروعات تستخدم هذا العدد من العمال ينتمون للطبقة الوسطى، أما من يملكون مشروعات تضم أقل من خمسة عمال فإن مالكي هذه المشروعات ينتمون إلى الطبقة المتوسطة الصغيرة.
- معيار الدخل: ليس ثمة تحديد إجرائي أو اتفاق حول الحد الأدنى والحد الأعلى للدخل المتوسط، الذي يعد معيارًا لانتماء فرد أو جماعة للطبقة الوسطى التي تعتمد على الأجر والمرتب كمصدر أساسي للدخل؛ حيث يقترح جلال أمين أن يكون الحد الفاصل بين الطبقة الدنيا والطبقة الوسطى هو الحصول على دخل شهري للأسرة كلها قدره نحو ثلاثمائة جنيه، والحد الفاصل بين الطبقة الوسطى والطبقة العليا هو الحصول على دخل شهري للأسرة كلها قدره عشرة آلاف جنيه؟
- ولكن محمود عبد الفضيل: يرى أن هذا التحديد يجعل الصورة شديدة العمومية، وينقصها العديد من التفاصيل الهامة، ويرى أن الدخل الشهري التقريبي المناظر للوضع الطبقي للطبقة الدنيا هو الحصول على دخل شهري قدره ثلاثمائة جنيه؛ وهو الدخل الذي جعله جلال أمين مناظر للطبقة الوسطى. أما الدخل الشهري المناظر للوضع الطبقي للطبقة العليا فيشمل الحصول على دخل شهري أكثر من عشرة آلاف جنيه شهريًا.

بعد ذلك يقسم عبد الفضيل الطبقة الوسطى إلى مراتب داخلية:

مواقع دنيا: ٣٠٠–٩٠٠ جنيه في الشهر ← وهي أقرب ما تكون في نظام قيمها وأنماط معيشتها عن الطبقة الدنيا.

مواقع وسطى: ١٠٠٠–٣٠٠٠ جنيه في الشهر← وهي الوعاء الحقيقي للطبقة الوسطى بالمعنى الضيق.

مواقع عليا: ٣٠٠٠–١٠٠٠٠ جنيه في الشهر ← وهي أقرب ما تكون في طموحها ونظام قيمها وأنماط معيشتها من الطبقة العليا(٨٥).

ويقبل محمود عبد الفضيل بتعريف (محمود حسين) للبرجوازية الصغيرة بوصفها (جماعات اجتماعية غير متجانسة، يدخل فيها الحرفيين وصغار التجار والمشرفين على خطوط الإنتاج، ورؤساء العمل والتكنوقراط والمدرسين والجنود (المحترفين) والطلبة.

ويدخل محمود عبد الفضيل الشريحة العليا من البيروقراطية بمن فيهم ضباط الجيش والقضاة وأساتذة الجامعات وكبار المهنيين في خانة البرجوازية، جنبًا إلى جنب مع تجار الجملة والمنظمين الرأسماليين، بغض النظر عن أوضاعهم أو ملكيتهم لوسائل الإنتاج.

وهذه الفئات (البيروقراطية العليا، ضباط الجيش... الخ) التي اعتبرها عبد الفضيل وعبد الباسط عبد المعطي، تدخل ضمن الطبقة البرجوازية، اعتبرها البعض الآخر تدخل ضمن الطبقة الوسطى والبرجوازية الصغيرة.

ويرى البعض أن حجم الطبقة الوسطى يمثل (١٤.٥%) من جملة السكان النشطين اقتصاديًا، ووجد البعض الآخر أن حجمها لا يتعدى (٦%) وهناك تقدير ثالث يرى أن حجم هذه الطبقة (في ذات الفترة) يصل إلى ١٦.٢% من جملة السكان النشطين اقتصاديًا.

- يرى جلال أمين أنها تشكل ٤٥% من مجموع السكان.
- يرى محمود عبد الفضيل أنها تشكل ٣٥% من جملة الأسر المصرية.
- يرى محمود عودة أن حجم هذه الطبقة لا يتجاوز ٢٥%.

ويرجع عدم الاتفاق حول المعايير الإجرائية المستخدمة في تحديد الموقع الطبقي إلى ما يلي:

- ضبابية المفهوم ومطاطيته.
- عدم الاستقرار على مفهوم ثابت لوصف الفئات الاجتماعية التي تشكل بنية الطبقة الوسطى.
- التعريفات التي صاغها الباحثون ورؤيتهم للفئات الاجتماعية التي تدخل في عداد هذه الطبقة جاءت جامعة متنوعة، تمتد من الفئات التي يعتمد وضعها الطبقي بناء على الملكية مثل أصحاب المشروعات، والعاملين لحسابهم، والتجار، وأصحاب الملكية العقارية، كما تضم في الوقت نفسه فئات يتحدد وضعها الطبقي بناء على (المهنة – المستوى التعليمي – التقني والتخصصي) مثل المهنيين، والإداريين، وضباط الجيش، والموظفين)[٨٦].

ثامنا: مكونات الطبقة الوسطى:

وفي ضوء ما سبق يمكن تحديد مكونات الطبقة الوسطى على النحو التالي:

١- المزارعون الأغنياء: تضم هذه الفئة أصحاب الملكيات الزراعية التي تتراوح مساحتها بين ٥ إلى ٥٠ فدان، ويتم استغلالها بمعرفتهم أو عن طريق العمل المأجور أو بتأجيرها للغير. ويمكن التمييز داخل هذه الفئة بين شريحتين أساسيتين:

- شريحة عليا: تشمل ملاك الأراضي التي تتراوح مساحتها بين ٢٠ إلى ٥٠ فدانًا (تقترب من طبقة كبار الملاك)
- شريحة دنيا: تشمل ملاك الأراضي التي تقل مساحتها عن عشرين فدانًا حتى خمسة أفدنة (تقترب من طبقة الفلاحين)

وهناك سمات وخصائص مميزة لفئة المزارعين الأغنياء، من أهمها:

- تشكل موقعًا متوسطًا بين كبار الملاك والفلاحين، وتشكل الاحتياطي الطبقي لكل من هاتين الطبقتين.
- احتمالات هبوطها إلى مصاف صغار الفلاحين أكثر من احتمال صعودها إلى صفوف كبار الملاك.
- كانت تحرص على أن يكون لها امتداد محسوس في المدن، سواء كان ذلك بارتحال بعض أفرادها إلى المراكز الحضرية للإقامة أو التعليم أو العمل بالحكومة.
- مارست أدوارًا محسوسة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، فتخرج من صفوفها معظم القيادات الفعلية للفلاحين، كذلك انحدرت من أصلابها معظم القيادات المثقفة[٨٧].

٢- صغار التجار والحرفيين: يشكل صغار التجار والحرفيون الفئة الأكبر عددًا في مدن البلدان النامية. إن هذه النسبة المرتفعة ترجع إلى أنه يغلب في اقتصاد هذه البلدان الإنتاج السلعي الصغير والأشكال الدنيا فيه من الإنتاج الرأسمالي وما يلازمها من علاقات سوقية قديمة.

لأن المستوى المنخفض للتطور الرأسمالي وكذلك المستوى المتدني للسكان يؤثران في التركيب الاجتماعي والطبقي للسكان، وبصورة خاصة في تركيب البرجوازية الصغيرة، فالفئة البرجوازية الصغيرة بالمعنى الحقيقي لهذه البرجوازية هي في البلدان النامية ضئيلة نسبيًا، وذلك لأن الحرفيين والتجار ليسوا في غالبيتهم أقل الفئات رفاهية فحسب، بل ولأنهم لا يشكلون في الحقيقة منتجين مستقلين ولذلك لا يمكن إدراجهم في هذه الفئة الاجتماعية.

وينتمي الحرفيون وصغار التجار للفئات الفقيرة نصف البروليتاريا ويشغلون مركزًا وسيطًا بين (الطبقة المتوسطة)التي تمر في طور التبلور من جهة والجماهير المستغلة من جهة ثانية، إن المالك الصغير في العالم الرأسمالي يخوض نضالاً مستميتًا من أجل بقائه، وتحيط به شروط غير ملائمة بحيث يقع تحت رحمة تسلط متجدد الجوانب يمارسه المستغلون.

قوانين السوق القاسية تجابه الحرفيون بمصائب غير قابلة للحل، إن منتج السلع الصغير يقع في براثن التبعية للسيد الغني نظرًا لأن إنتاجه لا يستطيع من حيث طابعه وحجمه ومستواه التقني أن ينافس المؤسسات الرأسمالية الحديثة، ولقد كان هذا سببًا كافيًا لانهيار وانقراض حرف تقليدية كثيرة.

فالبرجوازي الصغير يعاني من صعوبات في الحصول على القروض المصرفية الضرورية وفي تصرف المنتجات بشروط مقبولة وفوائد القروض مرتفعة بالإضافة إلى الاستغلال الوحشي من جانب التجار والمرابين وعملاء الشركات(٨٨).

٣- المثقفون والمفكرون: يشكل المثقفون أضخم مكونات الطبقة الوسطى الجديدة وأكثرهم تأثيرًا أو فعالية على الرغم من أنهم ليسوا هم المكون الوحيد لهذه الطبقة.

والمثقفون هم أكثر عناصر الطبقة الوسطى تفهمًا لواقع التخلف الذي تعانيه مجتمعاتهم وأشدها وعيًا بضرورات تغيير هذا الواقع وتحديثه.

وعناصر هذه الطبقة أكثر معرفة بالثقافات العلمانية الحديثة، وأعظمها إيمانًا بقيم الديمقراطية والحرية والاستقلال والعدالة الاجتماعية(٨٩).

يقومون بأعمال غير يدوية، ونستطيع أن نميز فيها بين طبقتين (عليا ودنيا) العليا هي التي تشمل أصحاب الوظائف المهنية أما الدنيا سينضوي ضمنها القائمون بأعمال مكتبية وإدارية أكثر روتينية.

المفكرون يعتبرون بشكل إجمالي، من يؤلفون الفئة الصغرى التي تسهم إسهامًا مباشرًا في خلق الأفكار وانتقالها ونقدها. وهذه الفئة تشمل الكتاب والفنانين والعلماء والفلاسفة والمفكرين. هذه الفئة ليست وراثية منغلقة إذ أن الدخول لها كان يتم بواسطة إمكانات تنافسية عامة. وقد شكل رجال العلم لفترات طويلة طبقة حالمة من هذا النوع حصلت، كما يقول فيبر عن (ثقافة الرجل العادي المهذب).

واعتبر موسكا المفكرين فئة شبه مستقلة تقف بين البرجوازية والبروليتاريا، وأنها قد يمكن أن تكون نواة نخبة جديدة أكثر قيمة. ويقول موسكا إذا كان هناك طبقة اجتماعية على استعداد لأن تترك المصلحة الخاصة جانبًا ولو لفترة، وتستطيع أن ترى الخير العام بما

يقتضي ذلك من التجرد، فهي التي بفضل ثقافتها الفكرية يكون لديها ما يدفع إلى نبل الأخلاق وسعه الأفق.

ورأى مانهايم أن المثقفين المتجردين اجتماعيًا فئة لا طبقية نسبيًا، تأتي بصورة متزايدة من منطقة شاملة من الحياة الاجتماعية، تربطها التربية بعضها إلى بعض وتشمل كل تلك المصالح التي تتخلل الحياة الاجتماعية وبسبب هذه الخصائص فالمفكرون قادرون على الحصول على نظره موضوعية وكاملة نسبيًا عن مجتمعهم، وبخاصة عن الفئات المختلفة المصالح فيه.

والنخبة الفكرية تشترك أو تقسم ولاءها بين الطبقات الاجتماعية الكبرى، فيستطيع الأفراد الموهوبون من الطبقات الدنيا في المجتمع الارتفاع إلى مراكز أكثر أهمية ولذلك يتحالف كثير من المفكرين مع حركة الطبقة العاملة.

وهناك رأي أخر يرى أن المفكرين يشكلون فئة قادرة على النظر نظرة موضوعية إلى المجتمع وعلى الدفاع بصورة قوية عن بعض المصالح العامة للمجتمع ككل، فهو يضع النخبة الفكرية فوق الطبقات كلها بينما ينفي احتمال نشوء مصالح قوية خاصة بالنخبة(٩٠).

٤- المديرون: رفض فابلن Veblen، وجهة النظرة الماركسية القائلة بأن سقوط هذه الطبقة الرأسمالية سيتم على يد الطبقة العاملة وأن ذلك سيعقبه مجتمع لا طبقي، واعتبر أن المعارضة الرئيسية للصناعة الرأسمالية هي الاختصاصيون والتقنيون- المهندسون- الذين يتوقف على عملهم تسيير الصناعة الحديثة.

أنهم يسيرون إلى حال من الوعي الطبقي لم يعودوا يسيرون بمصلحة تجارية بالدرجة التي تجعل منهم مصلحة محصورة بالمعنى التجاري مثل أصحاب الأعمال أو اتحادات العمال.

ويرى برنهام أننا نعيش في مرحلة ما يسمى (بالمجتمع الإداري) فهناك ثورة إدارية، وتعتبر فئة المديرون في طريقها إلى أن تكون النخبة الحاكمة ومنسقي طريق.

ويميز برنهام بين قسمين رئيسين العلماء والتقنيين ومديري الإنتاج وهم المديرون الأكثر بروزًا وأهمية أو الممتازون فهم ذروة الإداريين لأنهم من أصحاب المؤهلات العلمية والتقنية ويوضح برنهام أن المديرين يتسلمون السلطة الاقتصادية التي كانت سابقًا في أيدي أصحاب الصناعات الرأسمالية وهم بذلك يكتسبون القوة والقدرة على تغيير شكل النظام كله. فالمديرون يشكلون طبقة اجتماعية مميزة وهم فئة متماسكة منتبهة إلى مصالحها الفئوية في صراع من اجل السلطة(٩١).

٥- البيروقراط (الموظفين الحكوميين الكبار)

أشار فيبر إلى أن القوة المتزايدة للبيروقراطية من خلال سيطرتها على النشاط الاقتصادي في البلدان الصناعية فهؤلاء يسلمون عن جدارة وسائل الإدارة والتنظيم المالي ويشير ميلوفان وبيلاس في كتابة (الطبقة الجديدة) إلى هذه الطبقة الجديدة البيروقراطية، أو بدقة أكثر البيروقراطية السياسية التي تتميز بكل خصائص صفات الطبقات الحاكمة السابقة، بالإضافة إلى بعض الصفات الجديدة الخاصة بها، وتتألف الطبقة من الذين يتمتعون بامتيازات خاصة وأفضليات اقتصادية بسبب الاحتكار الإداري الذي يقومون به.

إلا أن بيلاس يضطر إلى الاعتراف بأن أعضاءها ليسوا موظفين حكوميين أو إداريين بالمعنى العادي فهم يكونون صلب البيروقراطية الحاكمة (الطبقة الجديدة) هذا بالفعل ما

يسمى البيروقراطية الحزبية أو السياسية. الموظفون الآخرون ليسوا إلا أدوات تحت سيطرة الطبقة الجديدة(٩٢).

٦- العسكريون:

المؤسسة العسكرية تمثل قناة رئيسية للتنقل الاجتماعي الرأسي بالنسبة لأبناء الطبقة المتوسطة ودون المتوسطة على حد سواء ويرى البعض أن أبناء الطبقة العليا في كثير من هذه الدول لا يحبذون الالتحاق بالقوات المسلحة كضباط ومجندين لا يميلون إلى اتخاذ الجندية حرفة لهم ويفضلون العمل في مجالات النشاط المدني الحر التي تحقق لهم مراكز مرموقة، ومكانات اجتماعية مميزة تفوق ما يتمتع به الضباط من نفوذ أو هيبة بين صفوف القوات المسلحة أو داخل المجتمع

أما أبناء الطبقة المتوسطة وما دونها فهم على العكس من هؤلاء يعتبرون الخدمة بالقوات المسلحة وسيلة لارتقاء السلم الاجتماعي، وكسر قيود التدرج الاجتماعي القديم وتقلد مراكز أكثر تفوقًا وامتيازًا داخل المجتمع. فضلاً عن أن ارتباطهم بالمؤسسة العسكرية تتيح لهم فرص التدخل في الحياة العامة وتقلد مواقع القوة السياسية في المجتمع وممارسة العمل العام إذا اقتضى الأمر ذلك من هنا كانت غالبية ضباط القوات المسلحة من بين أبناء موظفي الحكومة الذين ينتمون إلى الطبقة الوسطى.

وبالتالي أصبحت المؤسسة العسكرية هي الأداة الأكثر قوة للطبقة المتوسطة كما يقول هالبرين Halprren أو التنظيم الذي يسعى إلى تكوين هذه الطبقة ويمثلها على حد قول مورو بيرجز(٩٣).

ويقول مورو بيرجز Morroe Bergers أن النظام العسكري يحاول تمثيل الطبقة المتوسطة التقليدية من موظفي الحكومة وأرباب الأعمال الحرة وصغار التجار. وإنما الحقيقة تكمن في أن النظام العسكري يحاول أن يكون ممثلاً الطبقة المتوسطة الحديثة التي مازالت في طور التكوين والتي تقع على عاتقها مهام تكنولوجية وإدارية في مجال تحقيق الاستثمارات وعلى وجه التحديد فإن النظام العسكري يحاول خلق طبقة جديدة ليمثلها (٩٤).

خاتمة: استشراف مستقبل الطبقة الوسطى: الطبقة الوسطى: انحدار وتدهور أم تنامٍ وازدهار

هناك أربعة اتجاهات:

الاتجاه الأول: تراجع الحجم والدور معًا.

الاتجاه الثاني: تراجع الدور بالمقارنة بالحجم.

الاتجاه الثالث: ازدهار ونمو الطبقة الوسطى.

الاتجاه الرابع: مرحلة بناء على أسس جديدة تحددها طبيعة أنماط الإنتاج.

الاتجاه الأول: تراجع الحجم والدور معًا:

يستشرف رمزي زكي أفول نجم الطبقة الوسطى في مصر واتجاهها نحو الاختفاء كنتاج متوقع للتدهور الذي أصيبت به بتزايد معدلات حرمانها ومعاناتها في مجال إشباع حاجاتها الأساسية، لاسيما مع استمرار هيمنة مناخ ليبرالي يحابي الأغنياء وأصحاب رؤوس الأموال، ويتحمس لصالحهم ويغدق عليهم بسخاء بالكثير من المزايا والامتيازات، في الوقت الذي يقسو فيه على ذوي الأجور والمرتبات ويستمر في الضغط عليهم وعلى النحو الذي يدفعهم رويدًا رويدًا إلى حافة العدم، وإلى ما دون خط الفقر؛ الأمر الذي ينبئ بدوره بالمخاطر الجسيمة على التنمية.

أي أن التداعيات التي ترتبت على الاندماج في الرأسمالية العالمية يؤدي إلى تدهور أوضاع الطبقة الوسطى وإمكانية تلاشيها(٩٥).

إن انكماش وتراجع هذه الطبقة وتصاعد التداعيات الناجمة عن انتهاج السياسات الليبرالية الجديدة، والخصخصة، وتراجع دور الدولة، فضلًا عن الارتكاز إلى الكثافة التكنولوجية التي تحتاج إلى خبرات متميزة، وأعداد قليلة من العاملين، الأمر الذي أسفر عن تراجع بعض أقسام وشرائح الطبقة الوسطى. والتراجع هنا يعني تراجع الحجم والدور معًا(٩٦).

انكماش وتآكل الطبقة الوسطى مرتبط بسياسات الليبرالية الجديدة والخصخصة وتغير أدوار الدولة، خاصة انحسار دورها في التوظيف، وفي الوقت نفسه تسريح أعداد من العاملين في الشركات التي تم خصخصتها، ومن ثم زيادة معدلات البطالة بالإضافة إلى الكثافة التكنولوجية التي تحتاج إلى خبرات متميزة وأعداد قليلة من العاملين، حيث أفضى كل هذا إلى تناقص بعض شرائح الطبقة الوسطى من الإداريين والمحاسبين حتى باتت مهددة بالانحسار.

فقد تدهورت أحوال الشرائح التي يغلب عليها طابع الإنتاج السلعي الصغير الممتزج بإدارة عائلية أبوية، والأكثر ارتباطًا بالأسواق والأوضاع المحلية، من أبرز ممثليها البرجوازية الصغيرة التقليدية، وهي تنتمي في معظم الأحيان إلى أنماط إنتاج ما قبل الرأسمالية، كأصحاب الحرف ومن إليهم وممن لا تتاح لهم السبل لتطوير أوضاعهم ليظلوا في الغالب دون حراك فتتدهور أحوالهم ويتعرض وزنهم النسبي إلى التقلص والانكماش مقارنة بغيرهم من شرائح الطبقة الوسطى(٩٧).

الاتجاه الثاني: تراجع الدور بالمقارنة بالحجم:

اتفق هذا الاتجاه مع الاتجاه السابق في تقليله للدور الذي أصاب الطبقة الوسطى منذ الانخراط في علاقات الإنتاج الرأسمالية مما أفضى إلى تراجعها، إلا أنه يقول بتراجع الدور بالمقارنة بالحجم(٩٨).

الاتجاه الثالث: ازدهار ونمو الطبقة الوسطى:

يرى بيارلاروك أن الطبقة الوسطى تزايدت نظرًا لنمو أعمال القطاع الثالث والوسطاء وأعمال الخدمة، وتقدم التقنية الصناعية التي أتاحت الاستعاضة عن الإنسان بالآلة. ووافق هذا التطور تغيّر في شكل التوازن النسبي بين عناصرها، ففي حين كانت الطبقات الوسطى تتشكل في الأصل من العناصر التي تمارس مهنًا مستقلة ومن الصناع والتجار ورؤساء المؤسسات الصناعية الصغرى، ومن ذوي المهن الحرة، فإن المنضمين الجدد إلى هذه الطبقة هم في غالبيتهم من المأجورين والمستخدمين والتقنيين، ومن أصحاب الأعمال الخاصة، ومن الموظفين(٩٩).

وقد زاد حجم الطبقة الوسطى في النصف الثاني من القرن العشرين نتيجة:

- السياسات الاقتصادية والتنموية والإصلاحات التي طبقتها نظم الحكم ما بعد الاستقلال.
- برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتوسع في تعيين الخريجين بجهاز الدولة والقطاع العام.
- اتساع نطاق عمليات التحديث البيروقراطية لأجهزة الدولة المدنية والعسكرية غداة الاستقلال.
- التوسع السريع في الوظائف الإشرافية والرقابية غداة التأميمات.

- التطور السريع والهائل للنظام التعليمي خلال الخمسينات والستينات والسبعينات، مما أعطى دفعة كبيرة لنمو حجم وتنوع مراتب الفئات المتوسطة بصورة لم يسبق لها مثيل.
- ارتفاع معدلات التحضر وهيمنة قطاع الخدمات وزيادة معدلات الحراك الاجتماعي.
- هجرة العمالة إلى العمل في دول الخليج وتحولهم بعد العودة إلى الاستثمار في مشروعات صغيرة ذات طابع فردي أو عائلي، فكانوا بذلك رافدًا جديدًا للطبقة الوسطى ساهم في توسع حجمها.

ونتيجة لهذا التوسع في حجم الطبقة الوسطى وتنوع فئاتها فقد ارتفعت الأهمية النسبية للفئات المتوسطة في المجتمع حتى تجاوز دورها الاجتماعي والسياسي في أحيان كثيرة وضعها العددي، ويعود هذا التطور في دورها ووضعها في المجتمع إلى عاملين: أولهما، ارتباطها بجهاز الدولة والجيش والخدمات الحديثة، والثاني هو تعليمها وثقافتها؛ ومن ثم تشكيلها نخبة واعية تحظى بالاحترام والكلمة المسموعة من الجماهير الأمية والفقيرة والتقليدية(١٠٠).

ويذهب جلال أمين إلى أن الطبقة الوسطى في مصر في حالة من الازدهار والنمو وفقًا لمعيار الدخل الذي يتراوح ما بين ٣٠٠ إلى ١٠٠٠ جنيه في الشهر، فتزايد حجم هذه الطبقة في مصر خلال فترة الأربعين عامًا (من ١٩٥٢م- ١٩٩١م) من ٢٠% إلى ٤٥% من حجم السكان(١٠١).

واقتراح أن يكون الحد الفاصل بين الطبقة الدنيا والطبقة الوسطى في ١٩٩١م هو الحصول على دخل شهري للأسرة كلها قدره نحو ثلاثمائة جنيه، والحد الفاصل بين الطبقة الوسطى والطبقة العليا هو الحصول على دخل شهري للأسرة كلها قدره نحو عشرة آلاف جنيهًا، إذا قبلنا هذا التقدير التقريبي البحت جاز القول إنه من بين الـ ٥٦ مليونًا الذين يشكلون سكان مصر في عام ١٩٩١م يمكن اعتبار أكثر من ٥٠% منهم (أو نحو ٣٠ مليون شخص) ينتمون إلى ما يمكن تسميته بالطبقة الدنيا، ونحو ٤٥% (أو نحو ٢٥ مليون شخص) ينتمون إلى ما يمكن تسميته بالطبقة الوسطى، ونحو ٢% أو ٣% (أي ما بين مليون ومليوني شخص) يمكن تصنيفهم على أنهم يشكلون الطبقة العليا.

وأول ما يلفت النظر هو القفزة المذهلة التي حققتها الطبقة الوسطى، والتي يمثلها الارتفاع الشاهق في حجمها الذي زاد – إذا صح تقديرنا – أكثر من ٦ مرات في ٤٠ سنة (١٩٥٢م إلى ١٩٩١م) بالمقارنة بزيادة حجم الطبقة الدنيا بنسبة ٧٥% فقط. هذه الزيادة الكبيرة في حجم الطبقة الوسطى لا يمكن تفسيرها في الأساس (بسقوط) أعداد من الطبقة العليا التي كانت سائدة قبل الثورة، بل بالأحرى يرجع إلى (صعود) ملحوظ قامت به أعداد غفيرة من أبناء الطبقة الدنيا.

كما أن الطبقة العليا قبل الثورة سقط منها جزء لا يستهان به إلى الطبقة الوسطى، وهاجر جزء آخر إلى الخارج (الأبناء والأحفاد) بسبب ما تعرضت له هذه الطبقة من إجراءات من حكومات الثورة (مصادرات، وتأميمات، وحراسات...الخ) ثم عادت (طبقة عليا) أخرى في الظهور نمت وترعرعت من أبناء الطبقة الوسطى القديمة (أو حتى الطبقة الدنيا في بعض الأحيان) (١٠٢).

وقد زادت وازدهرت الشرائح والفئات ذات المهارة والخبرات المتسقة مع نمط الإنتاج الرأسمالي، وهذه الفئات تتمتع بقدرات التواصل مع آليات النظام الرأسمالي بين لغات وحواسب آلية وما إليها، وتضم بين من تضم أصحاب المهن الحديثة من أطباء ومهندسون ومبرمجي كمبيوتر، وخبراء تسويق وإعلام... الخ(١٠٣).

الاتجاه الرابع: مرحلة بناء على أسس جديدة تحددها طبيعة أنماط الإنتاج:

يرى عبد الباسط عبد المعطي أن الاتجاهات السابقة قد حملت رؤى أيديولوجية أكثر منها علمية وبأحكام متسقة تفتقر إلى أدلة للبرهنة عليها؛ ولذلك من الأصوب علميًا ألا نصدر على الطبقة في كليتها حكمًا مطلقًا عامًا، كأن نقرر أنها تتجه إلى انحدار وتدهور كامل، أو ازدهار وتنام شامل.

والأدق من القول بأنها في مرحلة إعادة بناء على أسس جديدة تحددها بدرجة أساسية طبيعة أنماط الإنتاج، وخاصة الفن الإنتاجي المتحول، فضلًا عن التحولات السياسية والأيديولوجية.

ويوضح عبد الباسط عبد المعطي أن المرحلة الراهنة في مراحل تطور الطبقة الوسطى في المجتمع المصري تشهد من التباينات في وجودها وعمليات تبلورها ما قد يحجب المراحل السابقة، وهي التباينات التي تصل إلى حد التناقض، فهي تحمل في داخلها أناسًا يدخلون في علاقات إنتاجية شديدة المحلية والخصوصية والتقليدية سابقة للرأسمالية، في الوقت الذي تشهد فيه وجود فئات قد تتقارب في مجال أعمالها مع نظرائها في أكثر الدول تقدمًا رغم اختلاف السياسة.

فبالإمكان الحديث عن عمليات مستحدثة من الشكل الطبقي تعتمد على التواجد الرمزي المحاكي لتلك الشرائح والفئات بأكثر من وجودها. ويبدو ذلك متجليًا لدى فئات بازغة من تلك الطبقة لا يعتمد وجودها المادي على الحصول على نصيب من إجمالي الناتج المحلي بقدر ما يعتمد على نصيبها من إنتاج عالمي يتم عبر وسائل بالغة التقدم، وقد لا تخضع إلى أي من القواعد الحاكمة لنظم العمل على المستوى المحلي. وهي ما يطلق عليها الشرائح والفئات المعولمة داخل تلك الطبقة. ويفترض بناء على ذلك أن المرحلة القادمة ستشهد مع استمرار تغلغل النمط الرأسمالي العالمي في المجتمع المصري – تبلور أكثر لتلك الفئات الأكثر قدرة على التكيف مع شروطه، في حين ستتدهور الفئات الأخرى غير القادرة على التكيف معه، أو على الأقل تظل متواجدة ولكن كمستويات يتجاوزها الزمن(١٠٤).

Abstract

Theoretical problems in the Study of classes Taking the Middle class as amode
By Ahmed Anwar

Conclusion: To predict the future of the Middle class: will it fall and collapse or flourish and prosper?

There are four attitudes:

The 1st attitude: it predicts that the size and role of the Middle class, will be shrunk and retreated.

The 2nd attitude: the role of the Middle class will be diminished as compared to its size.

The 3rd attitude: It predicts that the Middle class will be flourished and prospered.

The 4th attitude: It predicts that thw Middle class will pass through a new construction stage to build it self on a new basis according the nature of production patterns.

الهوامش

(١) السيد عبد الحليم الزيات، البناء الطبقي والتنمية السياسية في المجتمع المصري دراسة سوسيوتاريخية، دار المعرفة الجامعية، ٢٠٠٢م، ص١٧
(٢) السيد عبد الحليم الزيات، البناء الطبقي، مرجع سابق، ص١٨
(٣) عبد القادر القصير، البناء الطبقي في الريف والحضر، مثال المجتمع المغربي، دار النهضة للطباعة والنشر، بيروت، ط١، ١٩٩٧م، ص٢٨
(٤) اندرية جوسبان، طبقات المجتمع، ترجمة السيد محمد البدوي، دار سعد مصر، بدون طبعة، ص١٩
(٥) بيار لاروك، الطبقات الاجتماعية، ترجمة جوزيف عبود، منشورات عويدات، بيروت ط٢، ١٩٨٠، ص٣٨
(٦) جوسبان، مرجع سابق ص١٣٩
(٧) جوسبان، مرجع سابق، ص١٢٩، ٦٦، ٦٩
(٨) السيد الحسيني، علم الاجتماع السياسي، المفاهيم والقضايا، دار الكتاب للتوزيع، ١٩٨٠م، ص١٧
(٩) جوسبان، مرجع سابق، ص٦٦،٦٣،٦٢
(١٠) جوسيان، مرجع سابق، ص١٣٩
(١١) غريب سيد أحمد، الطبقات الاجتماعية، دار الكتب الجامعية، ١٩٧٢، ص٣٨١.
(١٢) محمود عودة، أسس علم الاجتماع، مؤسسة نبيل للطباعة، ٢٠٠١، ١٩٨٠، ص٢١١
(١٣) محمود عودة، مرجع سابق، ص٢٢١
(١٤) محمود عودة، مرجع سابق، ص٢٢٣
(١٥) محمود عودة، مرجع سابق، ص٢٢٥
(١٦) بيار لاروك، مرجع سابق، ص٤
(١٧) بيار لاروك، الطبقات الاجتماعية، مرجع سابق، ص٣٢
(١٨) محمود عبد الفضيل، التشكيلات الاجتماعية والتكوينات الطبقية في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٨٨، ص٢٣، ٢٤
(١٩) محمود عبد الفضيل، مرجع سابق، ص ٢٣، ٢٤
(٢٠) غريب سيد أحمد، مرجع سابق، ص٤٩
(٢١) غريب سيد أحمد، مرجع سابق، ص٤٩
(٢٢) غريب سيد أحمد، مرجع سابق، ص٥٢
(٢٣) محمود جاد، دراسات الطبقات الاجتماعية في مصر، دار الثقافية الجديدة، ط١، ١٩٩٣م، ص١١
مزيد من التفاصيل انظر: الطبقة الوسطى المصرية: المسار والمصير، دار الثقافة الجديدة، ١٩٩٥.
(٢٤) محمود جاد، مرجع سابق، ص١٤
مزيد من التفاصيل انظر: محمد عمر، حاضر المصريين أو سر تأخرهم، مطبعة المقتطف بمصر، القاهرة، ١٩٠٢.
(٢٥) محمود جاد، مرجع سابق، ص١٥، ١٦
مزيد من التفاصيل انظر: كلوت بك، لمحة عامة على مصر، الكتاب الثاني، ترجمة محمد مسعود، دار الموقف العربي، القاهرة، ١٩٨٢.
(٢٦)غريب السيد أحمد، مرجع سابق، ص ٥٣
مزيد من التفاصيل انظر: المقريزي، إغاثة الأمة بكشف الغمة، قام على تحقيقه ونشره حسن زيادة وجمال الدين الشيال، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة، ١٩٥٧.
وانظر أيضاً: محمد ثابت الفندي، الطبقات الاجتماعية من وجهة نظر المدرسة الفرنسية، دار الفكر الجامعي، القاهرة، ١٩٤٩.
وانظر أيضاً: إبراهيم طرحان، النظم الإقطاعية في الشرط الأوسط في العصور الوسطى، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٤٩.
(٢٧) بوتومور، الطبقات في المجتمع الحديث، ترجمة وتقديم محمد الجوهري وآخرون، دار الكتاب للتوزيع، ط٢، ١٩٧٩، ص٦٠
(٢٨)يواقيم رزقيم رزمرقس، الطبقة الوسطى (البرجوازية والإصلاح الديني)
–($)http://st-takla.oy/coptic-l-lLstory/coptic/flaslory-05.western-church-history/
5/01/1432
(٢٩) المقدمة ح٢/ ص ٤٧٠

(٣٠) الرأسمالية والتركيبة الطبقية في المجتمع العربي، جامعة بيروت www.jalili47.com
(٣١) حليم بركات، المجتمع العربي في القرن العشرين، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ص ١٦٨
(٣٢) حليم بركات، ص ٢٣٨/ ٢٣٩
(٣٣) حليم بركات، ص ٢٣٨،ص ٢٣٩
(٣٤) السيد الحسيني، علم الاجتماع السياسي، مرجع سابق، ص٣٥، ٣٦
(٣٥) بانيك لوميل، الطبقات الاجتماعية، ترجمة جورجيت الحداد، دار الكتاب الجديدة، بيروت ٢٠٠٤، ص٢٠
(٣٦) جوسبان، مرجع سابق، ص٣٢
(٣٧) بولانتزاس، السلطة السياسية والطبقات الاجتماعية، ترجمة عادل نمنم، دار الثقافة الجديدة، ١٩٨٢، ص٩٧، ٩٨.
(٣٨) محمد الجوهري، مرجع سابق، ص٤١
(٣٩) محمد الجوهري (تقديم) بوتومور، مرجع سابق، ص ٢٦
(٤٠) بولانتزاس، مرجع سابق، ص٩٨
(٤١) جوسبان، مرجع سابق، ص٣٢
(٤٢) محمد وليد عبد الجيد، الطبقة الوسطى في المجتمع الموريتاني، رسالة ماجستير، معهد بحوث الدراسات العربية، ١٩٩٨، ص٥، ٦.
(٤٣) محمود وليد عبد الجيد، ص٦.
(٤٤) محمود وليد عبد الجيد، مرجع سابق، ص٨،٧
(٤٥)محمود وليد عبد ، مرجع سابق، ص٨
(٤٦) أنتوني جيدنز، علم الاجتماع، ترجمة فايز الصياغ، المنظمة العربية للترجمة، مركز دراسات الوحدة العربية، طـــ١، بيروت، ٢٠٠٥، ص ٣٤٥، ٣٤٦
(٤٧) غريب سيد أحمد، مرجع سابق، ص١٢٢
(٤٨) بانك لوميل، مرجع سابق، ص٩٢، ٩٣
(٤٩) غريب سيد أحمد، مرجع سابق، ص١٩٨، ١٩٩
(٥٠) غريب سيد أحمد، مرجع سابق، ص٢٠٣
(٥١) عبد القادر القصير، مرجع سابق، ص٣٠،٢٩
(٥٢) الزيات، مرجع سابق، ص٤٣، ٤٤
(٥٣) الزيات، مرجع سابق، ص٤٤،٤٣
(٥٤) أندريه جوسبان، طبقات المجتمع، مرجع سابق، ص٢٠
(٥٥) عبد القادر القصير، مرجع سابق، ص٣٣، ٥٢
(٥٦) عبد القادر القصير، مرجع سابق، ص٣٣
(٥٧) عبد القادر القصير، مرجع سابق، ص٣٣
(٥٨) غريب سيد أحمد، مرجع سابق، ص١٧٧
(٥٩) عبد القادر القصير، مرجع سابق، ص٥٢
(٦٠) عبد القادر القصير، مرجع سابق، ص٣٦
(٦١) غريب سيد أحمد، مرجع سابق، ص١٨٧
(٦٢) جوسبان، مرجع سابق، ص٤٦، ٤٧
(٦٣) أندريه جوسبان، طبقات المجتمع، مرجع سابق، ١٩
(٦٤) جوسبان، مرجع سابق، ص٢٥
(٦٥) جوسبان، مرجع سابق، ص٢٢، ٢٣
(٦٦) جوسبان، مرجع سابق، طبقات المجتمع، ص٢٦
(٦٧) غريب سيد أحمد، مرجع سابق، ص١٦٧، ١٧٢
(٦٨) الزيات، مرجع سابق، ص٤٣، ٤٤

(٦٩) محمود عودة، أسس علم الاجتماع، مرجع سابق، ص٢١١
(٧٠) بيارلاروك، مرجع سابق، ص ٦٩
(٧١) جورفيتش، دراسات في الطبقات الاجتماعية، ترجمة محمد رضا محرم، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٢، ص٢١٣
(٧٢) بوتومور، مرجع سابق، ص٩٥
(٧٣) عدد من العلماء السوفيت، التركيب الطبقي للبلدان النامية، ترجمة داود وحيد ومصطفي الدباسي، منشورات وزارة الثقافة، دمشق، ١٩٧٢م، ص ٣٣١، ٣٣٢
(٧٤) حليم بركات، مرجع سابق، ص١٥١
(٧٥) محمود عبد الفضيل، مرجع سابق، ص١٢
(٧٦) محمود عبد الفضيل، رأسمالية المحاسيب، الهيئة العربية العامة للكتاب، ٢٠١٢م، ص ٣٦
(٧٧) دعاء حسين علام، في ادبيات الطبقة الوسطى، مجلة الديموقراطية، ٢٠٠٤م، ص ١٢٨
(٧٨) رمزي زكي، الليبرالية الجديدة تقول وداعًا للطبقة الوسطى، عالم الفكر، العدد الثاني، أكتوبر/ ديسمبر، ١٩٩٦، ص٣١
(٧٩) محمود عوده، مرجع سابق، ص٣٤٥
(٨٠) أحمد زايد، تشريح الطبقة الوسطى، غير وارد مكان النشر
(٨١) عبد الباسط عبد المعطي، الطبقة الوسطي المصرية من التقصير إلى التحرير، الهيئة العامة للكتاب، ٢٠٠٦م، ص٧٦، ٧٧
(٨٢) محمد عبد المنعم شلبي، تحولات الطبقة الوسطى في ظل العولمة، مجلة أحوال مصرية، مركز الدراسات العامة للكتاب العدد الأول، صيف ١٩٩٨ ص٣٠٠
(٨٣) عبد الباسط عبد المعطي، مرجع سابق، ص٨٦، ٧٧
(٨٤) عبد الباسط عبد المعطي، مرجع سابق، ص٧٨
(٨٥) محمد عبد الحميد، التمولات الاقتصادية والاجتماعية والطبقة الوسطى المصرية، رسالة دكتوراة، كلية الآداب، جامعة القاهرة ، ١٩٩٦، ص ٢٠٦
(٨٦) محمد عبد الحميد، مرجع سابق، ص٢٠٩
(٨٧) الزيات، ص١٩٨، ١٩٩
(٨٨) عدد من العلماء السوفييت، مرجع سابق، ص٣٤٠، ٣٤٧ .
(٨٩) الزيات، مرجع سابق، ص٢٢٠
(٩٠) بوتومور، النخبة والمجتمع، ص٧٨، ٧٩
(٩١) بوتومور، ص٨٣، ٨٤
(٩٢) بوتومور، ص٩١
(٩٣) الرياض، ص٢٢٨
(٩٤) محمود عبد الفضيل، مرجع سابق، ص ١٢٢
(٩٥) رمزي ذكي، نقلًا عن دعاء حسين علام، في أدبيات الطبقة الوسطى، ص١٤٤
(٩٦) محمود جاد، مرجع سابق، ص١٤٤
(٩٧) محمد عبد المنعم شلبي، مرجع سابق، ص٣٠٢، ٣٠٣
(٩٨) محمود جاد، نقلًا عن دعاء حسين علام، ص ١٤
(٩٩) بيارلاروك، مرجع سابق، ص٦٩
(١٠٠) عبد الغفار شكر، الطبقة الوسطى والمستقبل العربي
(١٠١) جلال أمين، ماذا حدث للمصريين، دار الهلال، ١٩٩٨م، ص٧٤، ص٧٥
(١٠٢) جلال أمين، الطبقة الوسطى تدهور أم اتساع أم الاثنان معاً؛ وجهات نظر، العدد الأول، فبراير، ١٩٩١.
(١٠٣) محمد عبد المنعم شلبي، مرجع سابق، ص٣٢، ٣٣
(١٠٤) عبد الباسط عبد المعطي، مرجع سابق، ص١٤٥